جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

الترفيع الاجتماعي في سوريا بين عامَيْ 1946 و 2024

دراسة تحليلية

إعداد: د. ماهر مجد الدين عابدين

29 آب/ أغسطس 2026

www.jusoor.co

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية، ومركز تفكير داعم لصُنّاع القرار، وُلدت فكرته من إدراك الحاجة الماسّة إلى دراسات منهجية معمقة، ومعلومات دقيقة موثوقة، يستند إليها الفاعلون في اتخاذ قراراتهم في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق أفضل النتائج والحلول.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2026
www.jusoor.co

المحتويات

الملخص التنفيذي **4**
تمهيد **6**
أولاً: مدخل مفاهيمي عامّ **7**
1. مفهوم النخبة 7
2. الترفيع الاجتماعي وعلاقته بالنخبة 8
أ – أُسُس الترفيع الاجتماعي 8
ب – علاقة الترفيع الاجتماعي بنظرية النخبة السياسية 9
ج – محدِّدات تشكل النخبة السياسية 10
د – مناهج دراسة النخبة السياسية 10
هـ – سِمات النخبة السياسية 12
ثانياً: الترفيع الاجتماعي في سوريا **13**
1. فترة الاستقلال حتى إعلان أول انقلاب عسكري (من عام 1946 حتى عام 1949) 14
2. فترة الانقلابات العسكرية حتى إعلان الوحدة مع مصر (من عام 1949 حتى عام 1958) 16
3. فترة الوحدة مع مصر حتى انقلاب حزب البعث (من عام 1958 حتى عام 1963) 22
4. فترة انقلاب حزب البعث قبل سيطرة حافظ الأسد (من عام 1963 حتى عام 1970) 27
5. فترة انقلاب حافظ الأسد حتى أحداث حماة (من عام 1970 حتى عام 1982) 31
6. فترة حكم حافظ الأسد بعد أحداث حماة (من عام 1982 حتى عام 2000) 37
7. فترة توريث الحكم لبشار الأسد حتى قيام الثورة (من عام 2000 حتى عام 2011) 42
8. فترة الثورة السورية حتى سقوط نظام الأسد (من عام 2011 حتى عام 2024) 46
ثالثاً: الترفيع الاجتماعي في سوريا ونظرية النخبة السياسية **56**
الخُلاصة **63**
قائمة المصادر والمراجع **65**

الملخص التنفيذي

مفهوم الترفيع الاجتماعي هو أحد المفاهيم الجديدة التي استخدمها علماء الاجتماع في بعض الكليات والمعاهد الغربية وَفْق مفهوم **"Social Status"**، لدراسة موضوع سلطة النخبة والفئات المجتمعية الحاكمة في الدول على اختلاف مستوى تقدُّمِها وتطوُّرِها، وتُمثّل التجربة السياسية السورية إحدى التجارب ذات الأهمية في هذا الموضوع، في ضوء تجربتها المُحاطة بإشكاليات تاريخية وسياسية.

شكلت الظروف الدولية والإقليمية عواملَ أساسيَّة في رسم المشهد السياسي السوري، بينما أثَّرت الظروف الداخلية في الساحة السورية في رسم معالم المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، في فترة شهدت فيها التجربة السياسية السورية الانتقال إلى الحكم الملكي بعد الانسحاب العثماني من المنطقة، ثم الانتقال سريعاً إلى الحكم البرلماني، ثم الانقلابات وما تخللها من فترة الوحدة مع مصر، لتصل بعدها في فترة حكم حزب البعث وعائلة الأسد إلى الحكم الرئاسي بصفته الفردية الاستبدادية.

تأثّر موضوع الترفيع الاجتماعي في التجربة السياسية السورية بطبيعة الأحداث التاريخية والسياسية التي بدأت مع استقلال البلاد عام 1946، المرحلة التي شهدت تكوين نخبة سياسية وحزبية جديدة مع خروج الانتداب الفرنسي وتأسيس حكم وطني وإجراء انتخابات نيابية ورئاسية، المرحلة التي عُرفت باسم فترة حكم البرجوازية الدمشقية والحلبية.

انتقل المشهد السياسي السوري إلى محطة جديدة مع تدخُّل الجيش بالعمل السياسي وعلى وجه التحديد بعد إعلان العقيد حسني الزعيم الانقلاب العسكري الأول في سوريا عام 1949، الانقلاب الذي أدى إلى سيطرة الجيش على المشهد السياسي والمجتمعي السوري، واستمر هذا الحال تقريباً حتى جمهورية الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، ثمَّ تعزَّز حكم العسكر بشكل أكبر مع انقلاب حزب البعث عام 1963 ثم سيطرة حافظ الأسد على حكم البلاد عام 1970 وصولاً إلى توريث الحكم لابنه بشار الذي سقط نظامه بتحرير البلاد نهاية عام 2024.

ترصد هذه الدراسة محدِّدات الترفيع الاجتماعي في سوريا منذ الاستقلال عام 1946، حتى التحرير وسقوط نظام الأسد نهاية عام 2024، من خلال دراسة سوسيولوجية في ضوء نظرية النخبة، إحدى النظريات الأساسية في علم الاجتماع السياسي، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أُسُس الترفيع الاجتماعي ومعاييره في المحطات التاريخية الممتدة في المجال الزمني للدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبُّع المسار الزمني لموضوع الترفيع الاجتماعي، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض محدِّدات الترفيع الاجتماعي وشرح سياقاتها وارتباطاتها مع الظروف السياسية والأمنية ضِمن كلِّ مرحلة زمنية في هذه الدراسة، واستدعى اختلافُ الظروف في مراحل الدراسة الممتدة منذ الاستقلال حتَّى التحرير اعتمادَ المنهج المُقارِن لملاحظة مَواطن التشابه والاختلاف بين مرحلة وأخرى، ومقارنة تأثير الظروف السياسية بين هذه المراحل الزمنية.

عالجت الدراسة المشكلة البحثية التي يمكن تلخيصها في السؤال التالي: **ما محدِّدات الترفيع الاجتماعي في سوريا بين عامَيْ 1946 و 2024؟** لتضع بين يدَي الخبراء والسياسيين والباحثين في علم الاجتماع إضاءة على الماضي تساهم في إيضاح الدوافع والأسباب التي غيَّرت في المشهد السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يساعد في إدراك معالم الترفيع الاجتماعي في فترة ما بعد التحرير، ودور النخبة الجديدة أو أثرهم في التعافي والاستقرار.

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ مُحدِّدات الترفيع الاجتماعي خلال مرحلة مقاومة الانتداب وصولاً إلى الاستقلال تمثَّلت بالنخبة السياسية والبرجوازية الاقتصادية، أمَّا في فترة حكم الانقلابات العسكرية فتأثَّرت بتنامي دور الجيش في المشهد السياسي في ظل تراجُع دور الأحزاب السياسية، ثمَّ بالانتقال إلى مرحلة الوحدة فسادت نخبة عسكرية وسياسية سورية جديدة كانت مقربة من القيادة المصرية التي ترأَّست جمهورية الوحدة.

شهدت الفترة التي أعلن فيها حزب البعث عن انقلابه العسكري عام 1963 تنامي دور الجيش والأجهزة الأمنية، وتراجُع دور النخب السياسية والاقتصادية أكثر وأكثر، واستمرت هذه المحدِّدات حتى عام 1970 الذي شهد انقلاب حافظ الأسد على صلاح جديد، فظهرت محدِّدات جديدة للترفيع الاجتماعي تمثلت بطبقة التجار، وتصاعد دور علماء الدين الإسلامي بعد محاولات الأسد فرض دستور علماني عام 1973.

أدت أحداث حماة عام 1982 إلى ظهور محدِّدات جديدة للترفيع الاجتماعي كان أساسها قيادة الجيش والأجهزة الأمنية، وطبقة تجارية حليفة لنظام الأسد، ثمَّ بعد اندلاع الثورة عام 2011 ظهرت أُسُس ومعايير جديدة للترفيع الاجتماعي جمعت بين النخبة العسكرية والاقتصادية والدينية.

ومع سقوط نظام الأسد والبعث تفتح فرصة جديدة في البلاد مرهونة بنجاح المرحلة الانتقالية في إعادة بناء عوامل الترفيع الاجتماعي ومحدِّداته، ودور النخبة السياسية في خلق التعافي والاستقرار.

تمهيد

غاب موضوع الترفيع الاجتماعي ومحدِّداته عن المكتبة السورية رغم أهميته؛ حيث كانت الحالة الأمنية تفرض قيوداً على الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية، وعلى وجه الخصوص الدراسات المتعلقة بموضوع الأحزاب السياسية، والنخبة السياسية والحزبية، والبرجوازية السورية، لا سيَّما فترة حكم نظام الأسد، والذي خدمةً لحكمه عمل على تزييف المسار التاريخي للمجتمع السوري.

تصف الدراسات الاجتماعية حالة ارتقاء مكانة طبقة أو جماعة معينة للمشهد السياسي المجتمعي بمصطلح الترفيع الاجتماعي، الذي يُعرف بأنَّه سيطرة مجموعة من الأشخاص على صناعة القرار ومراكز القوة في مجتمع معيَّن، بسبب امتلاكهم قدرات ومكانة مجتمعية عالية حصلوا عليها نتيجة المكانة والدور الذي يقومون به، سواء كانوا نخبًا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية.

على أهميته فإنَّ موضوع الترفيع الاجتماعي في سوريا بقي من المواضيع الإشكالية؛ التي لم يتم التطرق لها بكامل تفاصيلها فيما سبق، وخاصَّة من انقلاب حزب البعث عام 1963 وحتى التحرير عام 2024، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسهم في تقدُّم بحثٍ تفصيلي يدرس محدِّدات الترفيع في المجتمع السوري منذ الاستقلال حتَّى التحرير وسقوط نظام الأسد.

ترصد هذه الدراسة أُسُس الترفيع الاجتماعي ومحدِّداته والعوامل التي أثرت فيه، معتمدة على تقسيم المجال الزمني المدروس إلى 8 فترات زمنية هي:

1. فترة الاستقلال حتى إعلان أول انقلاب عسكري (من عام 1946 حتى عام 1949).
2. فترة الانقلابات العسكرية حتى إعلان الوحدة مع مصر (من عام 1949 حتى عام 1958).
3. فترة الوحدة مع مصر حتى انقلاب حزب البعث (من عام 1958 حتى عام 1963).
4. فترة انقلاب حزب البعث قبل سيطرة حافظ الأسد (من عام 1963 حتى عام 1970).
5. فترة انقلاب حافظ الأسد حتى أحداث حماة (من عام 1970 حتى عام 1982).
6. فترة حكم حافظ الأسد بعد أحداث حماة (من عام 1982 حتى عام 2000).
7. فترة توريث الحكم لبشار الأسد حتى قيام الثورة (من عام 2000 حتى عام 2011).
8. فترة الثورة السورية حتى سقوط نظام الأسد (من عام 2011 حتى عام 2024).

أولاً: مدخل مفاهيمي عامّ

1. مفهوم النخبة

ظهر مفهوم النخبة في القرن السابع عشر ضِمن مجال العلوم الاقتصادية للدلالة على جودة المنتجات، ثم انتقل هذا المفهوم إلى حقل العلوم الاجتماعية والسياسية، ليبدأ الباحثون طرح مفاهيم النخبة السياسية والاجتماعية والعسكرية والدينية في أبحاثهم الأكاديمية.

شهد ميدان علم الاجتماع تطوُّراً كبيراً في القرن التاسع عشر بسبب ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية والنظريات الجديدة، وظهرت مفاهيم اجتماعية جديدة مثل مفهوم الحراك الاجتماعي، والترفيع الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية، ومفاهيم أخرى تمحورت حول تفسير الواقع الاجتماعي بعيداً عن المنظور الماركسي الذي فسر الظواهر بموجب التحليل الطبقي والمادي.

ازداد الاهتمام بتلك المفاهيم مع التراكم المعرفي الذي شهده علم الاجتماع بعد الاستقلال المعرفي لفروعه وأهمها علم الاجتماع السياسي، فظهرت كتب ودراسات عالجت موضوع النخبة، منها كتاب "**الطبقة الحاكمة**" للفيلسوف السياسي جايتانو موسكا Gaetano Mosca، وكتاب "**صفوة القوة**" لعالم الاجتماع رايت ميلز C. Wright Mills، وفي هذا الجانب لا بد من وضع إطارٍ تعريفي لهذه المصطلحات.

- **الحراك الاجتماعي (Social Mobility)**: هو تحرُّك الأفراد أو الجماعات إلى أسفل أو أعلى في المكانة الاجتماعية، ويُقصد به أيضاً الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر ضِمن مؤسسات المجتمع[1].
- **الترفيع الاجتماعي (Social Promotion)**: مصطلح اجتماعي يُستخدم للدلالة على الحراك الاجتماعي الصاعد، وهو ارتقاء المكانة الاجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، لأسباب مرتبطة بطبيعة الدور الذي يقوم به الفرد أو الجماعة ضِمن مؤسسة أو قطاع محدَّد.

[1] انظر: محمد الصغير كاوجة وابتسام كوشي، **الحراك الاجتماعي وعلاقته بالمتغيرات المجتمعية للمجالات الاجتماعية في المدينة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، العدد22، المجلد7، ص338.

- **المكانة الاجتماعية (Social Status):** هي حالة مرتبطة بمسألة التقدير الاجتماعي، تتجلى بالحصول على امتيازات محدَّدة، تعتمد على مهارات شخصية يمتلكها الفرد، أو بموقع طبقي يخوّل صاحبه الوصول إلى موقع مؤثر في السلطة أو المجتمع[2].
- **النخبة (Elite):** هي جماعات مهنية ووظيفية لها مكانة عالية في المجتمع[3]، حصلت على تلك المكانة نتيجة القدرة العقلية أو الوضع الإداري المرتفع، أو القوة العسكرية أو القوة الأخلاقية[4].
- **النخبة السياسية (Political Elite):** تتشكل النخبة السياسية من المؤثرين في العملية السياسية، وتضم أعضاء الحكومة وقادة المعارضة، وقادة الأحزاب والحركات السياسية، وزعماء النقابات[5].

2. الترفيع الاجتماعي وعلاقته بالنخبة

يستخدم مفهوم الترفيع الاجتماعي للدلالة على الحراك الاجتماعي الصاعد الذي ينقل فرداً أو جماعة معينة من مستوى اجتماعي أدنى إلى مستوى اجتماعي أعلى، وترتبط هذه الحالة بتغيُّر الوضع الاجتماعي لجماعة دينية أو قومية، أو لسكان منطقة معينة، أو أصحاب حرفة أو مهنة محددة، جراء تغيُّر سياسي نتيجة ثورة شعبية أو بفعل انقلاب عسكري.

أ – أُسُس الترفيع الاجتماعي

ترتبط مسألة الترفيع الاجتماعي بمجموعة من الأُسُس التي تختلف من مرحلة إلى أخرى، نتيجة تباين الظروف السياسية والأمنية والمجتمعية، ومن هذا المنطلق يمكن وضع مجموعة من الأُسُس التي تحدد معيار الترفيع الاجتماعي بالنقاط الآتية:

- **امتلاك القوة القهرية:** تُعَدّ مسألة تبعية تنظيم مسلح لشخص محدَّد إحدى محدِّدات الترفيع الاجتماعي في المجتمعات التي تشهد نجاح ثورة مسلحة، أو نتيجة انقلاب عسكري، الأمر الذي يمنح صاحب تلك القوة دفعاً نحو الترفيع الاجتماعي والوصول إلى مناصب قيادية في السلطة.

---

[2] انظر: عبد العالي المتوكل ونعيمة المدني، **المكانة الاجتماعية كمحدِّد ثقافي للهجرة الدولية**، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2025، العدد3، المجلد4، ص841.

[3] مجموعة مؤلفين، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص156.

[4] المرجع السابق، ص155.

[5] انظر: هشام صاغور، **النخبة السياسية: دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2019، العدد1، المجلد5، ص74.

- **امتلاك القدرة المالية:** يمثِّل المال محركاً أساسياً للأحداث السياسية والأمنية، فيتحكم رأس المال في رسم المسار السياسي في الدول، وتشكل طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال إحدى الطبقات الأساسية التي تؤثر في صناعة القرارات وإصدار القوانين.
- **امتلاك الرصيد السياسي:** يشكل العمل السياسي ضمن كيانٍ سياسيٍ منظم إحدى المقوِّمات التي تعطي العاملين فيه قوةً للتأثير في رسم السياسة العامة على الصعيد الداخلي والخارجي، لذلك تُعَدّ النخبة السياسية من أكثر القوى فاعلية في الدول ذات التوجه الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة.
- **امتلاك شبكة علاقات اجتماعية وشبكاتية:** يشكل امتلاك الفرد لشبكة من العلاقات الاجتماعية الواسعة، أو انتماؤه لمؤسسة أو عائلة ذات علاقات شبكاتيَّة واسعة إحدى المحدِّدات التي تسهم في مشاركته بصناعة القرارات، وصياغة السياسة العامة في الدولة.

ب – علاقة الترفيع الاجتماعي بنظرية النخبة السياسية

شكل التطور المعرفي في الحقل السياسي سبباً في إغناء المفاهيم السياسية المعالِجة للظواهر السياسية المختلفة، وفي هذا الجانب شهد موضوع النخبة السياسية أو ما أطلق عليه بعض العلماء مصطلح "الصفوة السياسية" تطوُّراً ملحوظاً، إذ تحول المفهوم من مصطلح سياسيٍ يعالج مواضيع مرتبطة بالشخصيات القائمة على السلطة السياسية، والقيادات المجتمعية التي تشارك في اتخاذ القرارات وصناعة الرأي العامّ، إلى نظرية سياسية، بعد اكتمال أركان النظرية من وجود قاعدة علمية وعلماء مختصين ومنهجية تفسر الظواهر من خلالها، وعلى هذا الأساس ظهرت نظرية النخبة السياسية.

انطلقت النظرية من فكرة وجود نخبة حاكمة ومجتمع غير نخبوي محكوم، وفسَّرت النظرية سبب هذه العلاقة بامتلاك النخبة التي تشكل أقليةٌ عدديةٌ مقوماتِ التأثير والسيطرة على الأكثرية المحكومة، وفي هذا الإطار قدم الفيلسوف السياسي موسكا رأيه لتفسير هذه الظاهرة في أنَّ النخبة بيدها كلُّ مقاليد الأمور والمناصب السياسية، والثانية أغلبية منقادة وليست صانعة قرار سياسي[6]، وعليه فإنَّ النخبة هي المؤثرة في صناعة القرارات، وفي بعض المجتمعات هي المتحكمة في صياغة الأحداث وإصدار التعليمات.

[6] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان، 1998، ط1، ص116.

ج – محدِّدات تشكل النخبة السياسية

وضع علماء الاجتماع والسياسة مجموعة من المحدِّدات التي تُمكّن النخبة السياسية من التحكم والتأثير بمسار صياغة القرارات وصناعة الأحداث، وتتمحور حول:

- **قوة التنظيم:** يمثل التنظيم وحشد القوى والصفوف أساس وصول النخبة السياسية إلى السلطة والتحكم بالمسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يشكِّل حسب الفيلسوف موسكا معياراً لحكم النخبة لأغلبية غير منظمة ومشتَّتة، إلا أنَّه يؤكد على أهمية اعتماد الأقلية على موافقة أو رضى الجماهير[7]، وبهذا التأكيد حاول موسكا المفارقة بين نخبة تجمع بين وصولها إلى السلطة وتحقيق معايير الديمقراطية، وبين حكم نخبوي استبدادي يسعى لتحقيق مصالحه بعيداً عن طموح وآمال أفراد المجتمع.
- **قوة الترابط ووحدة الهدف:** يشكل التماسك والترابط ووحدة الهدف معياراً لنجاح الدول والمؤسسات، وفي هذا الإطار أكد العلامة عبد الرحمن بن خلدون في نظريته للدولة على أنَّ أساس قيام الدولة ونجاحها في الوصول لأهدافها يكمن في قوة العصبية، وتماسُك أفراد الدولة وحُكّامها حول هدف واحد، في حين أن تمزُّق العصبية يؤدي إلى انهيار الدولة وتلاشيها.
- **احتكار مواقع اتخاذ القرار:** يُعَدّ احتكار مراكز اتخاذ القرار إحدى الوسائل الأساسية التي تخوِّل النخبة السياسية لقيادة المشهد السياسي والمجتمعي، وفي هذا الجانب ربط عالم الاجتماع ميلز موضوع النخبة بالقدرة على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فالنخبة هي تلك الجماعة التي تحتكر مواقع قيادية في الإستراتيجية العامة[8]، الأمر الذي جعل من النخبة المتحكِّم الوحيد في عملية صناعة القرار، وتوجيه السياسات بما يحقق أهدافاً معينة.

د – مناهج دراسة النخبة السياسية

حدد علماء الاجتماع والسياسة 4 مناهج أساسية لدراسة موضوع النخب السياسية، وعكست هذه المناهج طبيعة المدارس الأكاديمية والنظرية لواضعيها، وتجسدت بالمناهج التالية[9]:

---

[7] المرجع السابق، ص116.

[8] المرجع السابق، ص117.

[9] انظر: مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية، 2007، ط1، ص202–203.

- **منهج المكانة:** يربط هذا المنهج بين المنصب الذي يشغله الفرد وامتلاك الشخص للقوَّة التي تمكِّنه من التأثير في صياغة القرارات وصناعة الرأي العامّ، ويركز المنهج بشكل أساسي على الوظائف والمواقع العليا في المؤسسات الرسمية، لكونها مصدر التأثير الأكبر على صعيد القرارات الحكومية المتعلقة بالشأن الداخلي، وفي رسم السياسات الخارجية للدولة.
- **منهج السمعة:** يعتمد هذا المنهج على تحديد الشخصيات المؤثرة في رسم السياسات وإنجاز المهام، ويحدد نطاق النخبة السياسية بمدى التأثير الذي تقوم به في المجتمع، فالنخبة وفق هذا المنهج تشمل الوظائف الرسمية وغير الرسمية، مثل أحزاب المعارضة، وجماعات الضغط، ومؤسسات المجتمع المدني، على عكس حال منهج المكانة الذي يخصص نطاق النخبة السياسية بالمناصب العليا في المؤسسات الرسمية.
- **منهج صُنع القرار:** يحدِّد هذا المنهج النخبة السياسية بالشخصيات التي تسهم في صُنع القرارات سواء كانوا من المؤسسات الرسمية أم غير الرسمية، فوسيلة الحكم على صدق هذا التصنيف تُحدَّد من خلال مخرجات القرارات الصادرة عن الشخصيات المؤثرة في المجتمع.
- **المنهج السلوكي:** توجه هذا المنهج لتحليل السلوك السياسي للنخبة، ودراسة تأثيره على الواقع السياسي والمجتمعي، الذي يُحدِّد في نهاية المطاف درجة الاستقرار والشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي، من خلال قياس درجة إسهام سلوك الفاعلين المؤثرين في صناعة القرارات.

يُلاحَظ مما سبق: أنَّ أكثر المناهج إشكاليَّة هو منهج المكانة؛ لكونه يحصر النخبة ضِمن نطاق المؤسسات الرسمية دون تحديد طبيعة تلك المؤسسات، فمصطلح المناصب العليا في المؤسسات الرسمية قد يشمل الوزراء والسفراء وقادة الأجهزة الأمنية وضباط الجيش، إلى جانب إغفال هذا المنهج المؤسسات غير الرسمية مثل جماعات الضغط وزعماء الأحزاب السياسية العاملة خارج إطار التحالفات الحاكمة، وقيادات الحركات السياسية الذين يمكن أن يسهموا في التأثير في صناعة بعض القرارات والقوانين، الأمر الذي أشار إليه منهج السمعة ومنهج اتخاذ القرار بشكل واضح، إذ من الممكن أن تؤثر جماعات الضغط كما هو الحال مثلاً في الشركات الأمريكية لصناعة السلاح حيث تؤثِّر في السياسة الأمريكية الخارجية وتدخُّلاتها العسكرية.

هـ – سِمات النخبة السياسية

تتصف النخبة السياسية بمجموعة من السمات التي استخلصها الباحثون من تعريف علماء الاجتماع الأوائل لمصطلح النخبة السياسية، وتتمحور حول الآتي:

- تتشكل النخبة السياسية من مجموعة أفراد، لذلك النخبة هي ظاهرة اجتماعية تتشكل من مجموعة أشخاص، فلا يطلق المصطلح على شخص واحد.
- تمتلك المجموعة النخبوية قدرات تمكِّنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين.
- مصطلح النخبة حدوده نسبيَّة، فيختلف تصنيف نطاق النخبة من مجتمع لآخر، ومن تجربة سياسية لأخرى[10].

قد يتَّسع نطاق النخبة السياسية ليشمل طبقة التجار وأصحاب الشركات الكبرى، والمرجعيات الدينية وخاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، لذلك أكد فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto على أهمية استقطاب النخبة الحاكمة للعناصر المتفوِّقة من الطبقة الدنيا[11] لكي تمنع حدوث ثورات أو اضطرابات سياسيَّة تدعمها تلك الطبقة، والتي تشمل مؤثرين من كافة القطاعات والاختصاصات.

من هذا المنطلق يشكِّل موضوع الترفيع الاجتماعي أحد الموضوعات الرئيسية التي ترتبط بنظرية النخبة السياسية، إذ تمثل الحدود البشرية لموضوع الترفيع الاجتماعي من السياسيين والتجار والمرجعيات الدينية وضباط الجيش والأجهزة الأمنية أحد مكونات النخبة الرئيسية والفرعية.

[10] انظر: عدنان مسلَّم، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2021، ص154.

[11] حسن أبو حمود، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009، ص179.

ثانياً: الترفيع الاجتماعي في سوريا

تأثَّرت أُسُس الترفيع الاجتماعي بعد استقلال سوريا عام 1946 بطبيعة الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية التي كانت نهاية فترة الحكم العثماني ثم في مرحلة الملكية وما تلاها مباشرة من احتلال ثم انتداب فرنسي في البلاد.

كانت النخبة في الدولة العثمانية تتشكل من السلاطين والولاة، وضباط الجيش، إلى جانب مفتي السلطنة الذي أُطلق عليه لقب "شيخ الإسلام" والمفتين في الولايات، وكان لطبقة التجار حضورٌ واضحٌ في هذه الفترة، فظهر لقب "شيخ الكار" للدلالة على التراتبية العمرية والمهنية لحرفة معينة، إلى جانب ذلك كان للإقطاع حضور سلطوي واضح في مناطق الريف الواسعة.

شكّلت الظروف السياسية قُبيل انهيار الحكم العثماني سبباً في ظهور طبقة جديدة من السياسيين دخلت ضِمن دائرة الترفيع الاجتماعي، وشملت هذه الفئة مجموعة من المفكرين تعددت توجُّهاتهم الفكرية وأهدافهم السياسية[12].

بعد دخول الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق عام 1918 ثم تنصيبه ملكاً عام 1920 تأسست معالم حياة سياسية واجتماعية جديدة، ومحدِّدات جديدة للترفيع الاجتماعي، كان الملك وعائلته في مقدمته، وتعاظمت قوة العشائر في هذه الفترة نتيجة العلاقات التي ربطت بعض القبائل بالملك فيصل، إلى جانب ظهور طبقة سياسية جديدة شكلت معالم الحياة السياسية في تلك الفترة.

السقوط السريع للحكم الفيصلي أسهم في صياغة جديدة لمسألة الترفيع الاجتماعي، فظهر تأثير علماء الدين والزعامات الشعبية بعد دعوتهم إلى مقاومة دخول قوات الاحتلال الفرنسي لدمشق، ثمَّ تشكلت صورة الترفيع الاجتماعي من السياسيين الذين عملوا على تأسيس الكتلة الوطنية عام 1928 وبعض الأحزاب والحركات السياسية الأخرى، ومن زعامات المناطق الريفية بسبب إطلاقهم الدعوات الثورية لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وبقيت طبقة التجار محافِظة على توازُنها ومكاناتها المجتمعية، وازدادت أهمية هذه الطبقة في دعم الحراك السياسي السوري.

---

[12] مثل المفكر عبد الرحمن الكواكبي والشيخ طاهر الجزائري الذين مثَّلوا التيار الإصلاحي الإسلامي، ومثل رزق الله حسون في التيار الليبرالي، إلى جانب ظهور شخصيات دعت إلى القومية العربية الجامعة مثل جمال الدين القاسمي الذي دعا إلى الأمة العربية الواحدة.

1. فترة الاستقلال حتى إعلان أول انقلاب عسكري (من عام 1946 حتى عام 1949)

تشكلت نخبة سياسية واقتصادية ومجتمعية في مرحلة مقاومة الاحتلال الفرنسي حتى إعلان جلاء القوات الفرنسية عام 1946، لتتمحور مقومات الترفيع الاجتماعي بعد الاستقلال بالأُسُس الآتية:

أ- **قادة الأحزاب والقوى السياسية:** عملت الأحزاب السياسية في سوريا بعد الاستقلال على إعادة ضبط تنظيماتها السياسية بما يتوافق مع طبيعة المرحلة الجديدة، ومن هذا المنطلق عملت الشخصيات التي شكلت الكتلة الوطنية لمقاومة الاحتلال الفرنسي على توحيد صفوفها ضمن آليات حزبية جديدة، وخاصة أن الكتلة انقسمت إلى تيارين: تيار البرجوازية الدمشقية وتيار البرجوازية الحلبية.

فأعلن التيار الأول عن تأسيس الحزب الوطني عام 1947 وكان من ضمن الهيئة المركزية للحزب سعد الله الجابري من حلب رئيساً، ولطفي الحفار من دمشق نائباً للرئيس، وصبري العسلي من دمشق أميناً للسر، ومظهر رسلان من حمص، وعبد الرحمن الكيالي من حلب[13]، إلى جانب شكري القوتلي رئيس الجمهورية، وفارس الخوري رئيس وفد سوريا في الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

أما التيار الثاني للكتلة فأعلن عام 1948 عن تأسيس حزب الشعب الذي جمع في صفوفه شخصيات سياسية منهم رشدي كيخيا وناظم القدسي وعبد الوهاب حومد[14]، وأُطلق عليه اسم حزب البرجوازية الحلبية.

إلى جانب الحزبين (الوطني والشعب) تابعت الأحزاب والقوى السياسية تنظيم بنيتها التنظيمية، وحشد الأعضاء في صفوفها، كحال جماعة الإخوان المسلمين التي عملت على تأسيس الجمعيات الخيرية وبعض المدارس بما يحقق توسُّع انتشارها، وكان الشيخ محمد المبارك ومعروف الدواليبي ممثلي الجماعة في برلمان 1947، وتوسع انتشار الفكر القومي العربي في هذه الفترة فتأسس حزب البعث العربي عام 1947 وكان ميشيل عفلق وصلاح البيطار من أبرز قياداته المؤسِّسة، إلى جانب أحزاب أخرى كالحزب السوري القومي الاجتماعي ممثلاً برئيسه ومؤسسه أنطون سعادة الذي أسسه عام 1932، والحزب الشيوعي السوري بزعامة خالد بكداش.

---

[13] عبد الله حنا، **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ط1، ص134.

[14] انظر: محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا**، منشورات دار الرواد، دمشق، 1955، ط1، ص226.

ب- زعماء البرجوازية السورية: شهدت هذه المرحلة استقراراً سياسياً أنعش الآمال بتأسيس دولة حديثة تقوم على أساس مبدأ سيادة القانون والعمل المؤسساتي، فانتعشت الحياة الاقتصادية وعاد قسمٌ من رؤوس الأموال إلى سوريا للاستثمار في القطاعات الصناعية، فتأسست العديد من الشركات والمصانع الجديدة، لتنعكس حالة الاستقرار السياسي بزيادة الفرص الاستثمارية بعد مرحلة الاستعمار[15].

امتلكت هذه الطبقة بحكم رأس مالها والمشاريع الاستثمارية التي أسستها قوةً تأثيرية في المشهد السياسي والمجتمعي، ليظهر هذا الأمر بوضوح من خلال ازدواجية العمل السياسي والاقتصادي لدى مجموعة من السياسيين أمثال: لطفي الحفار التاجر السياسي وأحد أعضاء الحزب الوطني، وخالد العظم الذي اشتهر بلقب "المليونير الأحمر" الذي وصل إلى منصب رئيس الحكومة، إضافة إلى وهبي الحريري أحد تجار مدينة حلب ووزير المالية في حكومة ما بعد الاستقلال.

امتلكت المشاريع الاستثمارية التي قامت بها البرجوازية السورية رصيداً اجتماعياً كبيراً، فعلى سبيل المثال كان عدد العاملين في الشركة الخماسية 4700 عامل قُبيل التأميم، ودعم هذا الرصيد استثمار هذه الطبقة على المستوى السياسي، الأمر الذي عزز رصيدها في اتخاذ القرارات ووصولها إلى مناصب سياسية متقدمة، ومكانة اجتماعية عالية، كحال لطفي الحفار الذي كان له جهد في جرّ مياه عين الفيجة إلى دمشق عام 1932.

يظهر من الطرح السابق ومن خلال تتبُّع السياق التاريخي للأحداث السياسية في سوريا خلال الفترة الممتدة بين عامَيْ 1946 و 1949 أنَّ الحوامل الاجتماعية للدولة السورية كانت تتمحور حول قادة الأحزاب وزعماء البرجوازية السورية، مع الأخذ بعين الاعتبار قوة الإقطاعية الريفية والمرجعيات الدينية وزعماء العشائر، إلا أن تلك القوى رغم ثقلها الاجتماعي كانت في هذه الفترة قوى ثانوية قياساً بتأثير قادة الأحزاب وطبقة التجار، وفي هذا الاتجاه يظهر أنَّ القوى الدينية السنيَّة عملت في هذه الفترة على دعم جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات البرلمان، لتكون الجماعة ممثلة التيار الإسلامي السوري.

[15] مثل: "الشركة التجارية الصناعية المتحدة" التي اشتهرت باسم الشركة الخماسية نسبة لمؤسسيها الخمسة: أنور القطب – دياب إخوان (أمين ومسلم وبدر الدين دياب) – محمد عادل وواصل الخجا – عبد الحميد وشفيق دياب – شركة رباط ودسوقي (عبد الهادي الرباط وأنور الدسوقي)، انظر: سامي مبيض، **عبد الناصر والتأميم ووقائع الانقلاب الاقتصادي في سوريا**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2019، ص203.

2. فترة الانقلابات العسكرية حتى إعلان الوحدة مع مصر (من عام 1949 حتى عام 1958)

شهدت الساحة السياسية في سوريا منعطفاً تاريخياً أثَّر على طبيعة النظام السياسي، والمسار الدستوري والعمل الحزبي في البلاد، فإعلان العقيد حسني الزعيم في 29 آذار/ مارس 1949 عن الانقلاب العسكري الأول في سوريا فتح المجال أمام تدخُّل المؤسسة العسكرية وضباط الجيش في الحياة السياسية.

بدأت أحداث هذا الانقلاب بتوجُّه الدبابات من معسكرات الجيش بمنطقة قطنا باتجاه دمشق، فتم محاصرة مداخل المدينة وتم اعتقال الرئيس شكري القوتلي، وتوجه فيما بعدُ قائد الانقلاب إلى البحث عن قنوات لتعزيز شرعية انقلابه عبر التواصل مع رئيس البرلمان فارس الخوري والعديد من أعضاء البرلمان، عارضاً عليهم تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة البلاد، لكنَّ الخوري وغالبية نواب البرلمان رفضوا هذا العرض وطالبوا الزعيم بالعدول عن انقلابه وإعادة حكم الشرعية لسوريا، فتوجه الزعيم لحلّ البرلمان، وأعلن عن توليه السلطة التشريعية والتنفيذية، وقام بتعيين محافظين ونواب عسكريين له، وشكل حكومة من المستقلين، مستبعِداً الشخصيات التي تُمثّل الأحزاب السياسية[16].

لم يستمر حكم الزعيم سوى بضعة أشهر (أربعة أشهر ونصف)، حيث أعلن العقيد سامي الحناوي انقلابه العسكري في 14 آب/ أغسطس 1949، ثمَّ أعلن العقيد أديب الشيشكلي انقلابه العسكري في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1949، ليكون الانقلاب العسكري الثالث خلال أقل من 9 أشهر، وفي ضوء هذه التغييرات المتسارعة تأثر مسار الترفيع الاجتماعي وشكله في سوريا لصالح تنامي تأثير المؤسسة العسكرية بالمشهد العامّ، وتراجع ثقل النخبة السياسية وطبقة التجار في الواقع الجديد، وعليه تشكلت بنية الترفيع الاجتماعي في هذه الفترة من الآتي:

أ- **قادة الانقلابات العسكرية وضباط الجيش:** حدث أول صدام بين الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية في سوريا بعد نكبة فلسطين عام 1948، بعد تحميل الجيش مسؤولية عدم الإعداد والتحضير الكافي للمعركة، إذ وجَّه بعض أعضاء البرلمان التهمة لضباط الجيش لكونهم لم يتعاملوا بمسؤولية مع هذه المسألة، وتحول هذا الصدام إلى احتجاجات شعبية ضد خذلان الجيش في الدفاع عن فلسطين.

---

[16] انظر: نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920 – 1950**، دار طلاس، دمشق، 1997، ط1، ص325 – 326.

تطور المشهد بشكل متسارع ووصلت الأزمة إلى ذروتها في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1948 ليتجه الرئيس شكري القوتلي إلى رئيس الأركان العقيد حسني الزعيم للقضاء على هذه المشكلة، فأمر الزعيم بفرض الأحكام العرفية، وأخضع الصحافة لرقابة عسكرية صارمة، وتجددت الاحتجاجات بعد قضية اتفاقية التابلاين لنقل النفط السعودي إلى الولايات المتحدة وأوروبا، فخرجت مظاهرات في شباط/ فبراير 1949 ضد الاتفاقية متهمة خالد العظم بمعاداة العروبة، لتكون هذه الظروف بيئة مناسبة لإعلان الزعيم عن انقلابه ولإمساك الجيش بالمشهد السياسي[17].

أدى تدخُّل الجيش في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية إلى تعزيز دوره في المجتمع على حساب تراجُع دور النخبة السياسية، الأمر الذي كان أحد الأسباب التي دفعت العقيد الزعيم للتفكير في انقلاب عسكري يُطيح بالرئيس شكري القوتلي، فالظروف الداخلية كانت مساعدة له في هذا الانقلاب، فحالة الثقة بين السلطة والشعب كانت غائبة بعد نكبة فلسطين وقضية التابلاين، ومن هنا يمكن القول: إنَّ اعتماد الرئيس القوتلي على الجيش دون ضوابط ومتابعة لمسارات هذا التدخل جعل السلطة السياسية المنتخبة أسيرة طموح وآمال بعض ضباط الجيش، الذين تواصلوا مع جهات خارجية لدعم نتائج انقلاباتهم العسكرية، إذ دعمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض تلك الانقلابات.

سيطرت مؤسسة الجيش على القرار السياسي في سوريا بشكل كامل بانقلاب الزعيم العسكري، ومثّل إعلانه تشكيل حكومة برئاسته انتهاء الحياة الحزبية في البلاد تلك الفترة، وشكل تعيينه لنواب عسكريين له في كل محافظة الدليل على حكم البلاد بقوة دبابات الجيش، إلى جانب تعيين "أديب الشيشكلي بوظيفة المدير العامّ للشرطة والأمن بالوكالة، وذلك علاوة على وظيفته الأصلية في الجيش[18].

[17] انظر: عبد الناصر القادري، **اليوم التالي للنكبة الفلسطينية.. ماذا فعل السوريون في عام 1948**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/11/06. الرابط:
https://www.syria.tv/239053

[18] نزار كيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920 – 1950**، مرجع سابق، ص326.

ارتفعت مع هذه التطورات مكانة ضباط الجيش، وتعزز دور المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي السوري، وابتعد نواب البرلمان المنتخب وقادة غالبية الأحزاب السياسية عن العمل مع قائد الانقلاب، أو حتى التواصل معه، إلا من بعض السياسيين[19] الذين عملوا على الاستفادة من خلوّ الساحة السياسية من الأحزاب الكبرى، ولعل أبرز عامل لحالة الطلاق السريع بين الجيش والأحزاب كان تمحور عمل الأحزاب داخل المدن، في حين كان معظم طلاب الكلية العسكرية ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو إلى الأقليات أو إلى أبناء الريف[20].

في هذا الاتجاه تُعَدّ مسألة ابتعاد أبناء المدن عن الجيش وسيطرة الأقليات وأبناء الريف من إحدى الإشكاليات الكبرى في سوريا، إذ يُرجع كثير من الباحثين جذور الانقلابات العسكرية إلى التفاوت الطبقي الذي كان ينتشر بين سكان المدينة وسكان الريف، وخاصة من الأقليات، فسيطرة البرجوازية السياسية والاقتصادية في مدينتَيْ دمشق وحلب على المشهد السياسي وإغفال بعض المناطق البعيدة عن المدن الكبرى حملت بُعداً طبقياً في البلاد.

لذلك كانت مؤسسة الجيش بوابة دخول بعض الشخصيات للترفيع الاجتماعي والحصول على مكانة اجتماعية عالية، وإنْ كان بعض قادة الانقلابات من المدن إلا أن بنية الجيش اعتمدت على هندسة دقيقة لتحقيق مصالحها، فالثابت في أصول حسني الزعيم أنَّه كردي من حلب، وحاول بعد انقلابه الاعتماد على ضباط من القوميات غير العربية كالقومية الكردية والشركسية؛ في محاولة لضمان ولائهم.

يتضح هذا الجانب جلياً في "المجلس الحربي لإدارة الانقلاب" الذي شكَّله العقيد الحناوي برئاسته، وضم ضابطاً مسيحياً وضابطين علويين وضابطاً درزياً وضابطين إسماعيليين وضابطاً شركسياً[21]، الأمر الذي يعزز ترجيح الاتجاه القائل بسيطرة الأقلية الطائفية والقومية على الانقلابات العسكرية في سوريا.

---

[19] كان أبرزهم أكرم الحوراني الذي تواصل مع العقيد الزعيم ودعم انقلابه، وشارك في صياغة بيانه الأول، قبل أن يتخلّى عنه ويعارض سياساته لاحقاً.

[20] المرجع السابق، ص328.

[21] انظر: بشير زين العابدين، **التحدي الطائفي في سوريا**، الموقع الرسمي للدكتور بشير زين العابدين، 2013/2/12. الرابط:
https://bashirzein.com/wp-content/uploads/2024/10/6.أوراق-مؤتمرات_54-70.pdfdocx

لكن بالانتقال إلى انقلاب العقيد الشيشكلي (قائد الانقلاب الثالث، وهو ضابط كردي) نجد أنَّه خالف سياسة الانقلابين السابقين، إذ عمل على تطبيق سياسة تحجيم أعداد الأقليات في الجيش، لصالح تعزيز الطابع العربي السني في المؤسسة العسكرية، وفي عام 1953 حاول تشكيل حصَّة نسبية لأعداد الضباط والعناصر في الجيش بما يتناسب مع النسبة المئوية لكل طائفة، بحيث تسيطر الغالبية العربية السنية على الجيش، ولتعزيز هذا الجانب قام بإحالة عشرات الضباط من الأقليات إلى التقاعد[22].

يمكن إرجاع أهداف خطة الشيشكلي من تعزيز الحضور العربي السني في الجيش إلى سببين:

الأول: محاولته التقرب من الغالبية السنية في سوريا وتشكيل رصيد شعبي يحميه من الانقلابات العسكرية؛ كونه الضابط الوحيد الذي عزز وجود الأغلبية العربية السنية في الجيش، عكس محاولات الزعيم والحناوي لتعزيز نفوذ الأقليات في المؤسسة ذاتها، ولعل تشكيله لحزب التحرير العربي عام 1952 يدعم هذا الطرح، وخاصة أن الحزب انطلق من وحدة الأمة العربية.

الثاني: تمثَّل في محاولته إبعاد طبقة الضباط التي تُشكّل خطراً عليه، فإحالة بعض الضباط إلى التقاعد وتعيين ضباط جدد من الغالبية العربية السنية رسم معالم هندسة جديدة لمؤسسة الجيش، أسهمت في إطالة أمد الشيشكلي في السلطة السياسية، ولعل تأسيسه لنخبة عسكرية جديدة دعمته في تنفيذ انقلابه الثاني على رئيس الحكومة معروف الدواليبي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، وبقي في السلطة حتى 25 شباط/ فبراير 1954، بعد عصيان عسكري بدأ في محافظة حلب.

ت – **زعماء الأحزاب والحركات السياسية:** شكَّل التقارب من سلطة الانقلابات العسكرية وسيلة الشرعية لممارسة العمل الحزبي والسياسي في سوريا، وتوضحت معالم هذه المسألة من التقارب الذي قام به أكرم الحوراني الذي تم تعيينه مستشاراً في وزارة الدفاع بعد تقديم الولاء للعقيد حسني الزعيم، أما بقية القوى فآثرت عدم الانخراط في أيّ عمل سياسي مع الزعيم، ليتوجه إلى تشكيل حكومة برئاسته ضمت وزراء مستقلين غير حزبيين.

---

[22] انظر: أحمد مأمون، **الجيش السوري قبل الوحدة.. هل كانت الانقلابات الأولى كردية؟** موقع تلفزيون سوريا، 2023/5/11. الرابط:

https://www.syria.tv/212905

أما العقيد سامي الحناوي فكانت علاقته وثيقة مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبعض كوادر الحزب شاركته في تنفيذ انقلابه، وقد استمرَّ نشاط الأحزاب السياسية بعد انقلابه، الأمر الذي يظهر بوضوح بنتائج انتخابات المجلس التأسيسي التي أظهرت فوز حزب الشعب بـ 49 مقعداً، والإخوان المسلمين بـ 4 مقاعد، وحزب البعث والحزب السوري القومي الاجتماعي بمقعد لكل منهما[23].

انتقالاً إلى فترة انقلاب العقيد الشيشكلي الذي عمل على حظر جزئي للأحزاب التقليدية الكبرى مثل حزب الشعب والحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين والحزب التعاوني الاشتراكي والحزب الشيوعي السوري، وتحول إلى حظر كامل شمل حزب البعث العربي والحزب السوري القومي الاجتماعي، لتبقى الساحة السورية دون وجودٍ تنظيمي حزبي، وأعلن الشيشكلي بعدها عن تأسيس حركة التحرير العربي لتكون بمثابة الحزب السياسي الوحيد في البلاد، وبعد إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي التي أوصلته إلى منصب الرئاسة وافق على السماح بعودة الحياة الحزبية لجميع الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي السوري، وتم انتخاب مجلس نيابي سيطرت عليه حركة التحرير العربي بفوزها بـ 62 مقعداً من أصل 82، مع حصول حلفاء الشيشكلي في الحزب السوري القومي الاجتماعي على مقعد واحد[24].

يظهر من المعطيات السابقة أن تحالف بعض القوى والأحزاب السياسية مع أنظمة الانقلابات العسكرية أسهم في ارتفاع حظوظها لممارسة العمل السياسي وسط غياب المنافسة الحزبية الحقيقية، فأسهمت مقاطعة الحزب الوطني للانتخابات بسيطرة حزب الشعب على 63 معقداً من أصل 140، وكذلك الأمر بالنسبة لتحالف الحزب السوري القومي الاجتماعي مع العقيد الشيشكلي في انتخابات عام 1953، التي أسهمت في وصول أمينه العام عصام المحايري إلى المجلس النيابي.

ج- قيادات الحركات الإسلامية وعلماء الدين: شكلت الظروف السياسية الجديدة عَقِبَ الانقلابات العسكرية فرصة لتغير الخريطة السياسية وتشكيل التحالفات البرلمانية، وظهر هذا الأمر بشكل واضح في نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي حصلت فيها جماعة الإخوان المسلمين على 4 مقاعد، وأعلن المراقب العام للجماعة مصطفى السباعي عن تشكيل تحالف الجبهة الاشتراكية الإسلامية في الجمعية، وضمَّ 10 أعضاء، الأمر الذي مكَّن الجماعة من التأثير في إعداد دستور البلاد لعام 1950.

[23] انظر: نزار كيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920 – 1950**، مرجع سابق، ص356.

[24] شاكر اسعيّد، **البرلمان السوري في تطوره التاريخي 1919-2001**، دار المدى، دمشق، 2002، ص335-337.

شكّل إعداد دستور عام 1950 وإقراره انتصاراً للتيار الإسلامي ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين وقيادات الجماعات الدينية في سوريا، إذ أقر الدستور المادة الثالثة التي تنص على أن دين رئيس الدولة الإسلام، وأن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، وكان هذا الإقرار بمثابة تسوية بين أطراف كانت تعمل على إقرارٍ لدستور علماني، وأطراف كانت تعمل على إقرار مادة تنص على أن الإسلام هو دين الدولة في سوريا.

عبارة "الإسلام دين الدولة" أثارت إشكالية كبيرة في الوسط السياسي ولدى المرجعيات الدينية الكنسية الرافضة لهذه المادة، وهو ما أدى لصعود دور علماء الدين المسيحي في المشهد السياسي العام في البلاد، ليُعلن السباعي كونه أحد أعضاء لجنة وضع الدستور عن تسوية لحل هذه المشكلة بإقرار المادة الثالثة بشكلها النهائي في نيسان/ إبريل 1950، الذي ينص على أن الإسلام هو دين رئيس الدولة، وأن الفقه هو المصدر الرئيسي للتشريع، الإقرار الذي رفضه بعض علماء الدين الإسلامي بداية الأمر لما يمثله المسلمون من أكثرية في تركيبة المجتمع السوري، لكن توضيح السباعي أنَّ الإقرار كان تسويةً للخلاف الذي حصل حول تلك المادة كان سبباً لقبولها من الهيئات الدينية الإسلامية[25].

أُعتبر إقرار هذا الدستور إعلاناً لنجاح التيار الإسلامي في أول معركة دستورية له، وخاصة أن انتخابات عام 1949 رفعت عدد المقاعد البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين إلى 4 مقاعد، في حين حصلت الجماعة في انتخابات عام 1947 على مقعدين، وشكل إعلان الجماعة عن تحالف الجبهة "الاشتراكية الإسلامية" معياراً لنجاحها في تشكيل التحالفات السياسية داخل الجمعية التأسيسية، إلى جانب ظهور تأثير منابر المساجد في دعم خطط الجماعة في إعداد الدستور، وصناعة رأي عامٍ مساندٍ للجماعة في عملها داخل الجمعية.

الأمر الذي رفع حظوظ جماعة الإخوان والتيار الإسلامي بشكل عامّ في التأثير ضِمن المشهد السياسي السوري هذه الفترة، والظهور بصورة المؤثر الأساسي الذي لا يمكن تجاوزه في وضع دستور البلاد، الحال الذي أعطى التيار الإسلامي دوراً لا يمكن تغافُله في صياغة الدستور، وخاصة فيما يتعلق بإبقاء مادة "الإسلام دين رئيس الدولة"، والنجاح بإضافة اعتماد الدستور على الفقه الإسلامي مصدراً للتشريع.

---

[25] انظر: سامي مبيض، **التاريخ الدستوري لسوريا: المواثيق السابقة والآفاق المستقبلية**، مجلة المجلة، 2025/01/25. الرابط:

https://www.majalla.com/node/324026

3. فترة الوحدة مع مصر حتى انقلاب حزب البعث (من عام 1958 حتى عام 1963)

انتقلت الحياة السياسية في سوريا بعد إعلان الوحدة مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر) إلى محطة سياسية جديدة، تعطلت فيها الحياة الحزبية بعد وضع عبد الناصر شرطه لإعلان قيام الوحدة بحلّ جميع الأحزاب السياسية لكياناتها التنظيمية، الأمر الذي وافقت عليه جميع الأحزاب والقوى السياسية ما عدا الحزب الشيوعي السوري.

أسهم حلّ الحياة الحزبية وتعطيلها في سوريا بتلاشي قوة معظم الأحزاب السياسية في البلاد، فعلى صعيد الأحزاب التقليدية الكبرى ضرب قرار الحلّ تنظيم تلك القوى التي كانت تتسم بالتماسك التنظيمي مثل حزبَي الشعب والوطني، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انقسم بعد إعلان الانفصال بين البلدين إلى 3 كتل حزبية: البعث والاشتراكيين العرب والوحدويين الاشتراكيين، إلى جانب إضعاف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين.

أدت التطورات بين عامَيْ 1958 و 1961 (فترة الوحدة) حتى إعلان الانفصال إلى تغيُّر واقع الترفيع الاجتماعي في سوريا، إلى جانب تأثرها في الفترة الممتدة من إعلان الانفصال حتى قيام حزب البعث بانقلابه العسكري عام 1963، وظهرت نتائج هذا التغير من خلال الواقع الآتي:

أ- **سيادة قيادات وضباط الجيش:** سيطرت المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي بسبب خلفية جمال عبد الناصر العسكرية، وخاصة أنَّه كان أحد أعضاء "حركة الضباط الأحرار" التي أسهمت في وصوله إلى السلطة، وتمحورت صناعة قرارات دولة الوحدة في أيدي ضباط الجيش المصريين بشكل أساسي، إلى جانب مجموعة من الضباط السوريين الذين تم اختيارهم من قِبل عبد الناصر لحكم الإقليم الشمالي.

عمل عبد الناصر على انتداب عدد كبير من الضباط المصريين إلى سوريا وتسليمهم مناصب قيادية في هيئة الأركان العامة، وفي معسكرات الجيش السوري القريبة من المدن الكبرى وأهمها دمشق وحلب، واتسمت العلاقة بين الضباط السوريين والمصريين بالتوتر الدائم نتيجة الحالة السلطوية التي ظهرت في سلوك الضباط المصريين، فحدثت بعض التجاوزات المتعلقة بتراتبية صناعة القرار، واحترام تسلسل الرتب العسكرية[26].

[26] انظر: بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000)**، دار الجابية، لندن، 2008، ص306.

توجه عبد الناصر بعد تعيين الضباط المصريين في المناصب القيادية بالجيش نحو إجراء تعديلات كبرى في المؤسسة العسكرية السورية، بما يؤسس لجمهورية يكون فيها صاحب القرار دون أيّ منافس أو معارض، فعمل بداية على إبعاد الضباط الذين يخشى نفوذهم، وخاصة الضباط البعثيين، فنقلهم إلى القاهرة بحُجة اكتساب الخبرة عبر إجراء دورات عسكرية لهم، ثم اعتمد على ضباط مستقلين من الناحية الحزبية، عُرفوا باسم الضباط الدمشقيين، الأمر الذي رفضه أكرم الحوراني بصفته نائب الرئيس وأحد أركان حزب البعث[27].

انتقالاً إلى الضباط المحسوبين على الأقليات عمل عبد الناصر على إبعاد تلك الطبقة من الضباط عبر تعيينهم في مناصب إدارية، وخاصة في وزارة الخارجية، لكنَّ أهداف عبد الناصر من هذه السياسة لم تتحقق، فتوجهت مجموعة من الضباط البعثيين والمحسوبين على الأقليات لتشكيل لجنة عسكرية سرية تشكلت على أساس طائفي، عارضت بقوة تمكين الضباط الدمشقيين في الجيش[28].

يُلاحَظ مما سبق مدى السيطرة المطلقة لمؤسسة الجيش على المشهد السياسي وتحكُّمها به، رغم اختلاف رؤيتها فيه، وكان أحد أهم أسباب السيطرة والتحكم حلّ الأحزاب التي كانت تسيطر على المشهد السياسي والمجتمعي، فأصبح ضباط الجيش بموضع التأثير وصناعة القرارات وأوامر التعيين، في حين سيطر ضباط الجيش الذين أحالهم عبد الناصر إلى التقاعد المبكر على مناصب إدارية في بعض الوزارات مثل وزارة الخارجية والزراعة، وبذلك أصبح الجيش صاحب السلطة المطلقة والمؤثر الأساسي في الحياة السياسية في سوريا، الأمر الذي ظهر بشكل أساسي في توجُّه كتلة الضباط الدمشقيين بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي لإعلان الانفصال وانتهاء الوحدة بين سوريا ومصر.

استمرت تدخُّلات الجيش في الحياة السياسية بعد الانفصال، الأمر الذي ظهر بمحاولة التأثير بانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان واختيار رئيس الحكومة بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1961، وعزز انقلاب 28 آذار/ مارس 1962 تحكُّم الجيش في المشهد السياسي، لتبدو المؤسسة العسكرية مجرَّد وسيلة للوصول إلى السلطة السياسية، إلى أن قام حزب البعث بانقلابه العسكري في 8 آذار/

---

[27] انظر: المرجع السابق، 297-298.

[28] كانت أهداف عبد الناصر في إبعاد ضباط الأقليات إضعاف النزعات الانفصالية بالنسبة لهذه الشريحة وبالتالي إبعاد شبح الانقلاب العسكري ضد دولة الوحدة من قِبلهم. انظر: المرجع السابق، ص299-300.

مارس 1963، لتبقى البلاد أسيرة تدخُّلات الجيش، منذ الانقلاب العسكري الأول الذي قام به العقيد حسني الزعيم عام 1949.

ب- طبقة اقتصادية وتجارية جديدة: أصدر عبد الناصر قوانين التأميم في سوريا (إقليم الشمال لدولة الوحدة) في تموز/ يوليو 1961، فأمَّمت المؤسسات الصناعية الكبرى، والشركات والمصارف المالية، ونقلت ملكيتها إلى القطاع العامّ، مثل الشركة الخماسية في دمشق، وشركة الحاج سامي صايم الدهر في حلب، وغيرها الكثير من الشركات والمصانع التي كانت تُعرف بأرباحها العالية، إلى جانب صدور قرارات أمَّمت أملاك العديد من التجار السوريين بما في ذلك منازلهم وسياراتهم.

رفضت البرجوازية السورية هذه القوانين وتوجه بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى تهريب أموالهم خارج سوريا، ومحاولة بعض التجار تأسيس معامل صناعية خارج البلاد، ليستكمل هذه القانون المسار الاقتصادي الناصري الذي بدأ منذ إعلان قانون الإصلاح الزراعي الصادر في أيلول/ سبتمبر 1958، لتكون هذه القوانين معالم تشكيل نخبة اقتصادية جديدة في الريف والمدينة.

عمل عبد الناصر على تعيين مديرين مصريين في غالب الشركات التي تم تأميمها، وقُدمت تسهيلات كبيرة لتجار مصر عبر فتح الأسواق السورية لتصريف البضائع المصرية، والامتيازات التي أُعطيت للتجار المصريين في سوريا لم تقدم للتجار السوريين في مصر، فالبضائع المصرية المُصدرة إلى سوريا أُعفيت من الضرائب بعكس البضائع السورية المصدرة إلى مصر التي فُرضت عليها تقريباً 7% رسوماً[29].

[29] انظر: تمام أبو الخير، **اقتصاد سوريا بعد الاستقلال ومحاولات النهوض**، موقع نون بوست، 2020/06/09. الرابط: https://www.noonpost.com/36669

حاول المصرف المصري سحب احتياطي الذهب والعملة الأجنبية وتحويلها إلى مصر بحجة العمل على توحيد العملة بين سوريا ومصر واعتماد الجنيه المصري، وتوجه عبد الناصر بعد سياسة إخراج بعض الضباط البعثيين والمحسوبين على الأقليات نحو تعيينهم في إدارة بعض الشركات والمصانع دون أيّ خبرة تجارية، لتُعلن بعض الشركات عن إفلاسها بعد التدهور الكبير في إدارة تلك المؤسسات[30].

يظهر مما سبق توجُّه عبد الناصر نحو إبعاد الجهات التي يمكن أن تنافسه على السلطة، فعمل بداية على إبعاد الضباط الذين يشكلون خطراً على سلطته، ثم في الخطوة الثانية اتَّجه إلى تدمير جزء من البرجوازية السورية التي كان لها دورٌ قبل الوحدة، الأمر الذي يؤكد أن السلطات السياسية تعمل على تكوين نخب اقتصادية جديدة تأمن جانبها، أو تعمل على بناء تحالفات مع النخب القديمة كما فعل حافظ الأسد.

ج- صعود دور المفتي العامّ للجمهورية وعلماء الدين الإسلامي: أدى حلُّ الأحزاب السياسية في سوريا (بعد موافقة الطرف السوري على الشرط المصري المتعلق بحظر العمل الحزبي) إلى شلل الحياة السياسية والحزبية في البلاد، وأسهم هذا الأمر في فقدان التواصل بين النخبة السياسية والشارع السوري، وكان التواصل يتم قبل ذلك في المقرات الحزبية ومن خلال الجرائد والصحف التابعة للأحزاب.

كانت جماعة الإخوان المسلمين إحدى القوى السياسية التي وافقت على حلّ كيانها التنظيمي، وباركت الوحدة بين سوريا ومصر أملاً بأن تكون هذه الوحدة بداية الوحدة الإسلامية الشاملة، لكن أفقد شرط الحلّ الجماعة ثقلها السياسي الذي تميزت به بعد إقرار دستور عام 1950، وأفقدها الطابع التنظيمي كحال الأحزاب والحركات السياسية التي وافقت على الشرط المصري بحظر العمل الحزبي في دولة الوحدة.

لكن اصطدمت الجماعة كسائر القوى السياسية بأسلوب الحكم والإدارة الذي اعتمد عليه عبد الناصر في تعامله مع إقليم الشمال (سوريا)، وخاصة بعد صدور قانون التأميم الذي رفضه التيار الإسلامي على وجه التحديد، لكن موافقة الجماعة على حلّ كيانها التنظيمي، ثمَّ الملاحقة الأمنية للتجمعات السياسية، كان قد أفقدها التأثير في مقاومة هذا القانون، وخاصة أنَّ الجماعة كانت ممثلة التيار الإسلامي في المراحل التي سبقت الوحدة.

[30] انظر: المرجع السابق.

في هذا الإطار ظهر للمفتي العامّ للجمهورية الشيخ أبو اليسر عابدين دور أساسي لمواجهة سلطة عبد الناصر وقراراته، التي أراد من خلالها تحقيق المصالح المصرية على حساب مصالح المجتمع السوري، فقد رفض الشيخ عابدين طلب عبد الناصر إصدار فتوى شرعية تسمح بقانون التأميم وتُضفِي الشرعية الإسلامية عليه، بل أعلن الشيخ عابدين عدم مشروعية فكرة التأميم، وعدم توافُقها مع الشريعة الإسلامية، فرد عبد الناصر بإقالة مفتي الجمهورية من منصبه[31].

إلى جانب المفتي صعَّد بعض العلماء موقفهم الرافض لقرارات عبد الناصر، وكان من بينهم الشيخ علي الطنطاوي، ليرتفع مع ذلك التطور موقف العلماء ودورهم، لكونهم الجهة الوحيدة التي تعبر عن توجُّهات التيار الإسلامي وسط غياب التيار السياسي الذي كان ينظمهم، وظهر بذلك أنَّ غياب الحياة الحزبية المنظمة بكونها إحدى الحوامل الاجتماعية الحديثة يفتح المجال أمام تصاعُد دور الحوامل الاجتماعية التقليدية كعلماء الدين والعشائر والعلاقات العائلية.

د- عودة طبقة التجار إلى الساحة السياسية والاقتصادية: أسس إعلان الانفصال وانتهاء الوحدة بين سوريا ومصر عام 1961 لمرحلة جديدة على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية، بالتزامن مع عودة جزء كبير من التجار الذين هاجروا بسبب صدور قانون التأميم، وتم تشكيل حكومة برئاسة مأمون الكزبري، ضمت ممثلين عن كبار الصناعيين ورجال المال، وكان ملف قانون التأميم من أول الملفات التي تم مناقشتها بعد استقرار الوضع لصالح التيار الداعم للانفصال، ووعد الكزبري بإلغاء القانون بشكل مبدئي بعد إعلان بيان تشكيل الحكومة في 29 أيلول/ سبتمبر 1961 (بعد يوم واحد من بيان الانفصال)، إضافة لمناقشة قانون الإصلاح الزراعي الذي عُدلت بعض بنوده لصالح ملاك الأراضي[32].

كانت مسألة تعديل قانون التأميم من الأمور الأساسية بالنسبة لحكومة الكزبري؛ لإعادة الثقة بين السلطة وطبقة التجار، ودعمَ هذا الأمر وجودُ وزراء محسوبين على طبقة التجار والبرجوازية السورية، ولدعم جهودها لإلغاء التأميم توجهت الحكومة للاستعانة برأي علماء الدين، وعلى وجه الخصوص الشيخ أبو

---

[31] انظر: محمد خير موسى، **المفتي الطبيب الشيخ أبو اليسر عابدين في رفقة السلاح ومواجهة الاستبداد**. موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/11. الرابط:

https://www.syria.tv/154233

[32] انظر: عبد الله حنا، **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سوريا القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية**، مرجع سابق، ص283-284.

اليسر عابدين مفتي الجمهورية، الذي أكد أنَّ البلاد أصبحت بحِلٍّ من البيعة لجمال عبد الناصر الذي أفقر الأغنياء وأمات الفقراء، وفي هذا الجانب أصدرت رابطة العلماء برئاسة الشيخ مكي الكتاني بياناً عارضوا فيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة[33].

في خضم هذه التطورات أُعلن عن إلغاء قانون التأميم في كانون الأول/ ديسمبر 1961، وكان من المفترض أن يسهم هذا الإلغاء بإعادة الدور السياسي والاقتصادي للبرجوازية السورية، لكن تدخُّلات الجيش في الحياة السياسية أدت إلى محدودية تأثير هذا الإلغاء، وعدم الاستقرار السياسي أعاق مكاسبه الحقيقية على الأرض، وبذلك امتنع أو مُنِع بعض التجار من افتتاح مشاريع استثمارية جديدة.

أكد اعتماد السلطة التنفيذية على المؤسسة الدينية ثقل دور علماء الدين وخاصة مفتي الجمهورية في هذه المرحلة، بسبب المرجعية الدينية التي تعتمد عليها، وبسبب امتلاكها لرأس مال اجتماعي في الوسط الشعبي في البلاد، لذلك يمكن القول: إنَّ معارضة النخبة الاقتصادية والدينية وجزء من النخبة السياسية لسياسات جمال عبد الناصر أسهمت في انهيار مشروع إعادة دولة الوحدة بين سوريا ومصر، وخاصة فيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية، وتجميد الحياة الحزبية، وتهميش دور الدين في سياسة الدولة.

4. فترة انقلاب حزب البعث قبل سيطرة حافظ الأسد (من عام 1963 حتى عام 1970)

أثرت نتائج انقلاب حزب البعث في 8 آذار/ مارس 1963 على واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فحاولت سلطة البعث منذ الأشهر الأولى لانقلابها تكوين نخبة سياسية جديدة تابعة لها، لتتطور مسارات الترفيع الاجتماعي مع الانقسامات الحزبية التي شهدها حزب البعث بانقلاب لجنته العسكرية على قيادته التاريخية في شباط/ فبراير 1966.

عملت سلطة الانقلاب على السيطرة المطلقة على المشهد السياسي، فقامت أجهزة أمن الانقلاب باعتقال رئيس الجمهورية ناظم القدسي وبعض الوزراء، ونفذت عملية ملاحقة واعتقال لقيادات بعض الأحزاب السياسية، وأصدرت قراراً بحظر العمل الحزبي وحلّ جميع الأحزاب، وأعلنت الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، وسط هذه التطورات ظهرت معالم جديدة لواقع الترفيع الاجتماعي في سوريا تجلّت بالآتي:

[33] انظر: المرجع السابق، ص284.

أ- **القيادة العسكرية لانقلاب البعث وضباط الجيش:** يعود الحديث عن انقلاب حزب البعث عام 1963 إلى اللجنة العسكرية السرية التي أسسها مجموعة من الضباط عام 1960، وتشكلت تلك اللجنة من ضباط بعثيين محسوبين على أقليات طائفية أبعدهم جمال عبد الناصر إلى القاهرة خشية قيامهم بانقلاب ضدّ دولة الوحدة، وجمعت هذه المجموعة: حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران وعبد الكريم الجندي وغيرهم، وكانت هذه المجموعة نواة انقلاب البعث إلى جانب مجموعة من الضباط الناصريين.

استفادت القيادة العسكرية من حالة التخبط وعدم الاستقرار السياسي التي اتسمت بها الساحة السياسية السورية بعد إعلان الانفصال بين سوريا ومصر عام 1961، واستثمرت تدخُّلات الجيش بالمشهد السياسي، وعزز انقلاب حزب البعث في العراق (8 شباط/ فبراير 1963) حالة الثقة عند ضباط هذه اللجنة للقيام بانقلابهم في سوريا.

سيطرت اللجنة العسكرية والواجهة السياسية للانقلاب على المشهد السياسي، فلم يَعُدْ لرئاسة الجمهورية ورئيس الحكومة والبرلمان دور في العملية السياسية، وتمحورت قيادة البلاد في مجلس قيادة الانقلاب، والقيادة القومية والقطرية للحزب، وأصبحت رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان تُعيّن من قِبل القيادة العسكرية للانقلاب في المقام الأول، إلى جانب الواجهة السياسية له، والتي تم تحجيم دورها نتيجة ظهور الانقسامات الحزبية في صفوف حزب البعث[34].

عملت اللجنة العسكرية بقيادة صلاح جديد وحافظ الأسد على استقطاب أبناء الريف، وعلى وجه الخصوص أبناء الأقليات من الطوائف العلوية والإسماعيلية والدرزية، لتعزيز العنصر العددي في عضوية الحزب ومؤسسة الجيش، فتشير بعض الدراسات وعدة تقارير من داخل حزب البعث إلى أن عدد المنتسبين له في صبيحة إعلان انقلاب البعث كان أقل من 500 عضو[35]، وارتفع هذا العدد مع توجُّه الحزب لضم أعضاء جُدد عبر تقديم الامتيازات إلى المنتسبين له، وتوجه فيما بعد إلى التنسيب الإجباري لطلاب المدارس والجامعات.

[34] انظر: بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000)**، مرجع سابق، ص345-346.
[35] المرجع السابق، ص362.

اعتمدت اللجنة العسكرية على الأقليات في الجيش لحماية مخرجات انقلابهم العسكري، ولإحباط أي محاولة انقلابية ضد سلطتهم، الأمر الذي مكّن اللجنة من إحباط محاولة العقيد جاسم علوان القيام بانقلاب عسكري في 18 تموز/ يوليو 1963، مدعوماً من ضباط ناصريين في الجيش وقوى سياسية ناصرية مدنيَّة، في محاولة منهم لإعادة حكم الوحدة مع مصر، لكن سيطرة الضباط المحسوبين على اللجنة العسكرية على قيادة الجيش أسهمت في إفشال هذه المحاولة.

في ظل هذه السيطرة المطلقة للجنة العسكرية بدأت الانقسامات تظهر داخل صفوف حزب البعث، خاصة مع القيادة التاريخية للحزب، وأهم رموزها ميشيل عفلق وصلاح البيطار، كذلك ظهرت خلافات داخل اللجنة العسكرية للحزب مثل الخلاف مع محمد عمران الذي أبعده صلاح جديد بتعيينه سفيراً في مدريد، ثمَّ قام حافظ الأسد بتعيين أخيه رفعت قائداً للقوة العسكرية المحيطة بدمشق، ليمنع أي محاولة انقلابية ضدَّ اللجنة العسكرية، الأمر الذي أسهم في تهيئة الظروف الأمنية لقيام صلاح جديد وحافظ الأسد بانقلابهم العسكري ضد القيادة التاريخية للحزب في شباط/ فبراير 1966، لتسيطر ثنائية جديد والأسد على المشهد السياسي[36].

بعد هذه التطورات دعا الحزب إلى مؤتمر استثنائي في آذار/ مارس 1966، وتم إجراء انتخابات قطريَّة استُبعِد فيها الضابط البعثي الدرزي سليم الحاطوم من القيادة، إلى جانب استبعاد مجموعة أخرى من القيادات الدرزية، وبعض الضباط الدروز من القطع العسكرية المحيطة بدمشق، فبدأ الحاطوم بتشكيل تكتلات عسكرية اعتمد فيها على الطائفة الدرزية، وقام بمحاولة انقلاب فاشلة في 8 أيلول/ سبتمبر 1966، من خلال اعتقال نور الدين الأتاسي وصلاح جديد في محافظة السويداء، بعد تشكيلهم وفداً تفاوضياً لحل الخلاف بين سلطة البعث والدروز، فواجه حافظ الأسد هذه المحاولة مهدداً بقصف السويداء بالصواريخ لتنتهي المحاولة بالفشل، وهروب حاطوم باتجاه الأردن[37].

[36] انظر: ماهر عابدين، **رأس المال الاجتماعي للأحزاب السياسية في سوريا بين الفكر والممارسة**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، 2025، ص145-146.

[37] انظر: بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000)**، مرجع سابق، ص408-ص410.

يظهر من خلال ما سبق تحوُّل حزب البعث بقيادته التاريخية التقليدية إلى واجهة شكلية لانقلاب اللجنة العسكرية، إذ حاولت اللجنة استثمار دعوات الحزب لبناء المجتمع الاشتراكي، ومحاربة البرجوازية لتحقيق انتشار شعبي، وخاصة في مناطق الأرياف، الأمر الذي شكَّل صعوداً سريعاً لفئات ريفية فقيرة محسوبة على الأقليات الطائفية بالمقام الأول، عبر بوابة الجيش، تماماً كما فعلت سابقاً سلطة الاحتلال الفرنسي التي دعمت انتساب سكان الريف من الأقليات الطائفية والقومية إلى مؤسسة الجيش، لكونها الوسيلة الوحيدة بالنسبة لتلك الطبقة لتحقيق الترفيع الاجتماعي وسط سيطرة برجوازية المدينة على المشهد العامّ.

ب- واجهة اقتصادية جديدة أساسها سكان الريف من الأقليات: عملت قيادة الانقلاب منذ الأشهر الأولى لوصولها للسلطة على ملاحقة بعض التجار المحسوبين على الأحزاب التقليدية كحال حزبَي الشعب والوطني، بل توجهت اللجنة العسكرية إلى شنّ حملات عنيفة ضد ملاك الأراضي وعلماء الدين أيضاً، وبعض أساتذة الجامعات والمعاهد، وخاصة في مدن دمشق وحلب[38].

وتوجَّه صلاح جديد للدعوة إلى إصدار قانون لتأميم بعض الشركات الكبرى (كما فعل جمال عبد الناصر في نهاية فترة الوحدة)، ففي عام 1965 أُصدر قانون التأميم بدعم من التيار اليساري في الحزب الذي تزعّمه جديد، وبذلك قضت سياسته الاشتراكية اليسارية العنيفة على جزء من طبقة التجار التي عادت إلى البلاد بعد إعلان الانفصال بين سوريا ومصر[39].

حاول جديد من هذه السياسة تكوين طبقة اقتصادية جديدة داعمة للحزب أساسها سكان الريف والأقليات، وظهر هذا الأمر من خلال إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي وزَّع الأراضي على سكان الريف المنتسبين للحزب من أبناء الأقليات، وسيطر على شركات كبرى بعد إصداره لقانون التأميم، ليشكل من خلال هذه السياسة الركن الأول لنخبة اقتصادية مرتبطة بالحزب واللجنة العسكرية.

---

[38] انظر: المرجع السابق، ص359.

[39] انظر: **صلاح جديد.. الزعيم الصامت**، موسوعة الجزيرة، موقع الجزيرة نت، 2016/02/27، الرابط:
https://aja.me/ihdirm

5. فترة انقلاب حافظ الأسد حتى أحداث حماة (من عام 1970 حتى عام 1982)

شكّل انقلاب 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 الذي أعلن عنه حافظ الأسد تحت اسم "الحركة التصحيحية" نهايةً لحكم ثنائية الأسد وجديد، التي سيطرت على المشهد السياسي وعلى قيادة حزب البعث منذ انقلاب شباط/ فبراير 1966، فسيطر الأسد وحده على مفاصل البلاد، واعتمد على سياسة جديدة اختلفت عن سياسة جديد اليسارية المتشددة.

عمل حافظ الأسد على فتح قنوات تواصُل مع طبقة التجار بعد وعوده بسياسة اقتصادية تبتعد عن التأميم، وصعد دور بعض علماء الدين، بين علماء دعموا انقلاب عام 1970، وعلماء عارضوا الأسد بمسودة الدستور التي عرضها عام 1973.

اعتمد الأسد في انقلابه على حالة الاستياء الشعبي التي ارتبطت بسياسة جديد الاقتصادية والخارجية، تحديداً على استياء برجوازية تجارية من سياسات جديد اليسارية في تأميم كثير من المصانع والشركات الكبرى، الأمر الذي أثار مخاوف الاتحاد السوفييتي من مشكلة أُطلق عليها مصطلح "ضجيج اليسار البعثي"، وكان ذلك يُثير أيضاً قلق دول الخليج[40].

تشكلت مع هذه الأحداث والتطورات المتسارعة في المشهد السياسي معالم جديدة للترفيع الاجتماعي في سوريا، كان أساسها قادة الجيش والأجهزة الأمنية، إلى جانب طبقة التجار التي عادت للعمل في هذه الفترة بأجواء اتسمت بالحذر الشديد، ونخبة سياسية كانت على قياس مصالح الأسد، إضافة إلى دور بارز للتيار الإسلامي في هذه المرحلة، وتجلى هذا من خلال الآتي:

أ- **قادة الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية:** بدأت الخلافات بين صلاح جديد وحافظ الأسد بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، إذ تبادل الطرفان الاتهامات بالتسبب في هذه الهزيمة، وتطورت الأمور بين الطرفين بعد حادثة أيلول/ سبتمبر 1970 التي هاجمت بها القوات الجوية الأردنية القوات السورية، ووصل الخلاف إلى قمته بعد رفض الأسد تحريك القوات الجوية لدعم القوات البرية التابعة لوزارة

[40] انظر: عبد الله حنا، **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سوريا القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية**، مرجع سابق، ص292-293.

الدفاع[41]، جمعَ جديد الصفوف للمطالبة بإعفاء الأسد ومصطفى طلاس من مهامهم بسبب الهزيمة السورية في الأردن، لكنَّ الأسد كان أسرع وقام بالانقلاب على شريكه السابق جديد.

هيمنت شخصية حافظ الأسد الفردية وسلطته المطلقة على الواقع السياسي السوري، واعتمد على إدارة سلطته على مجموعة من ضباط الجيش والأجهزة الأمنية التي عمل من خلالها على السيطرة على الدولة والمجتمع، فاعتمد على مصطفى طلاس كواجهة عسكرية سنيَّة، وعمل على تسليم أمن العاصمة دمشق إلى أخيه رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع، وتحولت تلك السرايا إلى القوة العسكرية الأقوى في البلاد، وكان النظام يقدِّم الامتيازات لأفراد تلك القوة، مثل تقديم راتبين: راتب الوزارة وراتب السرايا، وقُدمت مساكن خاصة ببعض أفرادها على أطراف مدينة دمشق، وسُمح لبقية عناصرها ببناء مساكن عشوائية في حي المزة 86.

وإلى جانب قوات الجيش اعتمد الأسد في دعم أركان انقلابه وفي سيطرته المطلقة على المشهد السياسي على الأجهزة الأمنية التي تكونت من 4 أجهزة أساسية: إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة) وشعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية وشعبة الأمن السياسي، وتتفرع عنها أفرع وأقسام في جميع المحافظات، بينما ترتبط إداراتها العليا بمكتب الأمن القومي الذي كان يتبع القيادة القطرية لحزب البعث، وحلَّ مكانه مكتب الأمن الوطني عام 2009 ويتبع مباشرة رئاسة الجمهورية[42].

مع تشكيل حافظ الأسد للأجهزة الأمنية ظهرت أسماء مجموعة من الضباط الأمنيين الذين قدموا الولاء المطلق للأسد، وعملوا على بناء جمهورية الخوف والاستبداد، وكان من هؤلاء الضباط: علي دوبا ومحمد الخولي وعدنان دباغ وعلي المدني وأحمد الصالح، لذلك كان الانتساب للجيش وللأجهزة الأمنية المعيار الأساسي للترفيع الاجتماعي في مرحلة حافظ الأسد بعد استقرار السلطة له في البلاد.

---

[41] خلال أحداث "أيلول الأسود" دخلت قوات سورية (ضمت وحدات مدرعة وكتائب من جيش التحرير الفلسطيني) إلى شمال الأردن لدعم الفصائل الفلسطينية المتهمة بمحاولة الانقلاب على الملك حسين، الذي أصدر أوامره في 20 أيلول/ سبتمبر 1970 لسلاح الجو الملكي الأردني وقواته البرية بشن هجمات واسعة ومكثفة على القوات السورية المتوغلة في منطقة إربد ومحيطها، مما أدى إلى تكبدها خسائر فادحة وإجبارها على الانسحاب عبر الحدود.
انظر: بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1918–2000)**، مرجع سابق، ص420.

[42] انظر: أحمد رياض جاموس، **تشريح المخابرات السورية.. الماكينة التي تدير مملكة الخوف**، موقع نون بوست، 2024/06/05. الرابط:

https://www.noonpost.com/217039

ب- إحياء دور طبقة التجار: عمل حافظ الأسد منذ وصوله إلى السلطة على توجيه رسائل تُطمئن التجار وأصحاب المشاريع الاقتصادية، وتقرَّب من بعض التجار السوريين، وانتشرت عبارة (لنا الإمارة ولكم التجارة) في الوسط التجاري، للدلالة على التوجهات الاقتصادية لانقلاب عام 1970[43].

توجه الأسد لبناء علاقة مع جزء كبير من البرجوازية السورية وخاصة في مدينة دمشق، وسعت طبقة التجار من خلال هذه العلاقة لتجاوز القطيعة بين التجار وسلطة انقلاب عام 1966، ومع ذلك فقد اتسمت العلاقة بين الطرفين بالحذر الشديد، فقد حاول حافظ الأسد حذف المادة الدستورية التي تنص على تحديد ديانة رئيس الجمهورية، والمادة التي تنص على اعتماد الفقه الإسلامي مصدراً للتشريع، وحاول تغيير صيغة القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية.. الأمر الذي أثار المجتمع بما في ذلك نخبه التجارية، لكنَّ الأسد عَدَل عن ذلك كلِّه في النسخة النهائية التي تم اعتمادها دستوراً دائماً عام 1973، فأعاد العلاقة مع التجار إلى سابق عهدها.

أدى الصدام بين الأسد وجماعة الإخوان المسلمين إلى حدوث شرخٍ بينه وبين طبقة التجار، فدعت القوى الاقتصادية إلى إضرابٍ شاملٍ لكل الأسواق السورية بعد تعرُّض مدينة حماة للمجزرة الشهيرة عام 1982، لكنَّ بدر الدين الشَّلاح (رئيس اتحاد الغرف التجارية كما كانت تسمَّى) كسرَ الإضراب في مدينة دمشق، ودعا التجار لفتح الأسواق، فاستجاب له تجار دمشق[44]، وبتلك الاستجابة فشل الإضراب في العاصمة، ثمَّ كسر الإضراب في باقي المحافظات مع نزول أجهزة الأمن إلى الأسواق وفتح المحلات بقوة السلاح.

ج- صعود متنامٍ لدور التيار الإسلامي المنظَّم وعلماء الدين: عمل حافظ الأسد عام 1973 على وضع دستور جديد للبلاد أسماه "الدستور الدائم"، وأصدر قبل ذلك مسوّدات حاول من خلالها حذف المادة المتعلقة بتحديد دين رئيس الجمهورية بالإسلام، ومصدر التشريع الأساسي المتمثل بالفقه

[43] انظر: أحمد عيشة، **لنا الإمارة.. ولكم التجارة**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/11. الرابط:
https://www.syria.tv/196431

[44] انظر: سامي مبيض، **رحيل راتب الشلاح... لماذا لُقّب بـ "شهبندر" تجار دمشق؟** مجلة المجلة، 2024/11/07. الرابط:
https://www.majalla.com/node/322972

الإسلامي، وواجهت محاولات الأسد رفضاً واسعاً من الجماعات والقوى الإسلامية، وخرجت مظاهرات في المحافظات السورية بقيادة علماء الدين وقيادات الجماعات الإسلامية.

بدأ حراك القوى والجماعات الإسلامية من خلال إصدار البيانات الرافضة لمسودة الدستور التي عرضها الأسد، بداية مع البيان الذي أصدره الشيخ سعيد حوى في محافظة حماة، وبيان للشيخين محمد الشامي ومحمد النبهان في محافظ حلب، وانتقالاً إلى دمشق التي شهدت انتفاضة علمائيَّة شارك فيها كبار علماء دمشق مثل الشيخ حسن حبنَّكة الميداني، والشيخ عبد الكريم الرفاعي[45]، وشارك الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في الانتفاضة العلمائية الرافضة لحذف المادة الثالثة من الدستور، وكان لمشاركته صدى كبير، كونه أحد أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الشريعة بجامعة دمشق[46].

في المقابل التزم مفتي الجمهورية –في ذلك الوقت– الشيخ أحمد كفتارو الصمت حيال هذه القضية، رغم تأثيرها الكبير على هُوِيّة الدولة والدستور، وجاء موقف الشيخ كفتارو حفاظاً على علاقة التواصل بينه وبين حافظ الأسد التي بدأت منذ خروجهما معاً من الجامع الأموي صبيحة انقلاب عام 1970.

أسهمت تلك الحادثة في زيادة حالة الشرخ بين الشيخ كفتارو وباقي الجماعات الدينية، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الشيخ عبد الكريم الرفاعي (جماعة زيد)، وجماعة الشيخ حسن حبنكة (جماعة الميدان)، وفي ظل هذه المقاومة والانتفاضة العلمائية تنازل الأسد عن مسوّدته وأعاد المادة الثالثة بكامل بنودها كما كانت في الدستور السابق (دستور 1950).

كان لهذه الحادثة أثر كبير؛ إذ شعرت الجماعات الإسلامية بأهمية دورها ووحدة صفوفها في مواجهة أيّ خطَّة تفرض الهُوِيّة العلمانية على الدولة والمجتمع السوري، وبالمقابل شعر الأسد بخطر قُوَّةِ التيار الإسلامي في حال توحدت صفوفه ضد سلطة انقلابه، لذلك بدأت مساعيه بالتقرب من شخصيات دينية جديدة لقطع الطريق أمام أيّ محاولة لجمع صف التيار الإسلامي ضدَّه.

---

[45] انظر: حسام طرشة، **تاريخ نضال الشعب السوري ضد نظام البعث**، موقع مجلة رواء، 2026/02/27. الرابط:
https://rawaamagazine.com/?p=3109

[46] انظر: محمد خير موسى، **البوطي في معركة الدستور إلى مجزرة المدفعية**، رابطة العلماء السوريين، 2020/07/27. الرابط:
https://bit.ly/4qDycma

أدت هذه الحادثة إلى تكوُّن عقلية جديدة عند بعض شباب التيار الإسلامي بضرورة الانتقال إلى العمل المسلح ضد نظام الأسد، فعمل مروان حديد على استقطاب الشباب المؤيدين لهذه الفكرة، ليأتي الإعلان عن تنظيم "الطليعة المقاتلة" بين عامَيْ 1974 و 1975، ليكون نواة أول كيان إسلامي مسلَّح في سوريا لمواجهة الأسد، وقام التنظيم بعدة عمليات ضدَّ مقرات عسكرية وشخصيات محسوبة على النظام.

وصل الصدام بين الطرفين ذروته في تموز/ يوليو 1980 بعد إصدار حافظ الأسد القانون رقم 49 القاضي بإعدام كل منتسب لجماعة الإخوان المسلمين، وفي شباط/ فبراير 1982 قرَّر الأسد القضاء على انتفاضة مدينة حماة بعملية عسكرية واسعة أدت لتدمير أحياء كاملة في المدينة.

انتهج الأسد العنف الشديد ضد الإسلاميين عموماً، وإن كان رسمياً ضدَّ الإخوان فقط، وأدى هذا العنف إلى غياب جماعة الإخوان المسلمين عن ساحة العمل السياسي والاجتماعي في سوريا بشكل شِبه كامل، وهاجر جزء كبير من قيادات الجماعات الدينية، وكذلك كان الأمر لمجموعة واسعة من العلماء ضِمن جماعة زيد، وبدأ العمل الدعوي فصلاً جديداً بعد عام 1982.

د- نخبة سياسية على قياس حافظ الأسد: عمل حافظ الأسد على تجاوُز أخطاء انقلاب عام 1966، فكما رسم معالم مشهد اقتصادي جديد بعد عام 1970 عبر فتح قنوات اتصال مع بعض التجار، توجه لرسم مشهد سياسي جديد أيضاً ضِمن عباءة سلطته الفردية، بما يحافظ على مخرجات انقلابه العسكري وتحكُّمه بكامل مفاصل الدولة، وتجسدت هذه الخُطوة من خلال صناعة تكتُّل سياسي من بعض الأحزاب السياسية الموالية لانقلابه، ليكون صورة على وجود تحالُف سياسي حاكم بعيداً عن سلطته الفردية.

بدأت المشاورات بينه وبين قيادات مجموعة من الأحزاب ذات التوجه الشيوعي والقومي والناصري، وتمَّ الإعلان عن تأسيس "الجبهة الوطنية التقدمية" عام 1972 التي تشكلت عند تأسيسها من: حزب البعث العربي الاشتراكي (قائد الجبهة) والحزب الشيوعي السوري وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة الوحدويين الاشتراكيين وحركة الاشتراكيين العرب.

أراد حافظ الأسد من تشكيل الجبهة إيجاد حاضنة سياسية، حيث جمعت في صفوفها أسماء سياسية تمثِّل تيارات حزبية لها مشاركتها السياسية في سوريا، أمثال جمال الأتاسي مؤسس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، وفايز إسماعيل مؤسس حركة الوحدويين الاشتراكيين، وخالد بكداش زعيم التيار الشيوعي في سوريا.

أدت فردية الأسد في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية والتحكم بقراراتها إلى حدوث انقسامات تنظيمية داخلها، وانقسامات حزبية داخل أحزابها المؤسِّسة لها، فانقسم الحزب الشيوعي السوري إلى جناحين: جناح بكداش الذي استمر حليفاً لنظام الأسد، وجناح رياض الترك الذي خرج من الجبهة إلى صفوف معارضتها، وانسحب حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بزعامة جمال الأتاسي الذي انضم إلى صفوف المعارضة لنظام الأسد، وبقي في الجبهة رسمياً قلة بزعامة فوزي الكيالي الداعم للأسد ولبقاء التحالف معه في إطار الجبهة.

أسهمت الانقسامات في صفوف الأحزاب المكونة للجبهة الوطنية التقدمية بإضعاف قوة تلك الأحزاب المحدودة بالأصل، لكن خطَّة عمل حافظ الأسد كانت موجَّهة نحو إضعاف كلِّ الخصوم والقوى السياسية في المشهد السوري، وكان لاستخبارات نظام الأسد دور رئيسي في حدوث تلك الانقسامات، إلى جانب الامتيازات التي كان يقدمها للقوى المنقسمة عن الأحزاب الأم، كحال الحزب الشيوعي السوري الموحد بقيادة يوسف فيصل، الذي قُدمت له امتيازات عدة بعد إعلان الانقسام عن جناح بكداش، وهو ما تكرر في تجربة الكيالي عندما استمر بالتحالف مع الأسد بعد خلافه مع الأتاسي[47].

هـ- تصاعُد دور شيوخ العشائر: تُشكّل العشيرة إحدى روابط العلاقات الاجتماعية، وإحدى أشكال التنظيم الاجتماعي في الوطن العربي، وكان للعشائر في سوريا دور أساسي في ضبط الواقع الأمني بمراحل مختلفة من التاريخ السياسي الحديث، حيث أُعتمد على العشائر في ضبط الحياة المجتمعية العامة، وفي حلّ مشكلات الثأر ذات الطبيعة العشائرية، وكان للعشائر نسبة محددة بشكل دائم في البرلمان السوري تتراوح عدد مقاعدها بين 6 إلى 10 مقاعد.

انتعشت العشيرة بعد انقلاب حزب البعث عام 1963 بسبب توجُّه الحزب نحو نقل ميزان القوة من مراكز المدن إلى المناطق الريفية، لكنها اصطدمت بسياسة صلاح جديد في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، الأمر الذي جرَّد كثيراً من شيوخ العشائر من الأراضي والحيازات العقارية التي كانت تحت سيطرتهم، مما أضعف دور سلطة العشائر في مناطقهم لصالح تغوُّل سلطة البعث[48].

---

[47] انظر: ماهر عابدين، **رأس المال الاجتماعي للأحزاب السياسية في سوريا بين الفكر والممارسة**، مرجع سابق، ص187.

[48] انظر: داون تشاتي، **القبائل والقبيلة والهُويّة السياسية في سوريا المعاصرة**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، 2016، العدد 15، المجلد الرابع، ص90.

بعد انقلاب حافظ الأسد عام 1970 انتعشت مكانة العشائر، فسمح بعودة السلطة التقليدية للعشيرة في حلّ المشكلات الأمنية، وصولاً إلى عام 1982 حيث شهدت العلاقة بين الأسد والعشائر ارتفاعاً ملحوظاً، فعملت بعض العشائر على تشكيل جدار عازل حول مدينة حماة لرصد التحركات داخل المدينة، وخاصة بعد انتشار أخبار عن دخول السلاح إلى المدينة عبر الجانب العراقي، وفي المقابل رفضت بعض العشائر التدخل في هذه الأحداث بشكل كامل[49].

كان لدخول بعض العشائر في الصدام بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام الأسد الأب لصالح الأسد نقطة تحوُّل كبرى في الوجود السياسي والاجتماعي للعشائر، فارتفعت حظوظ الكثير من شيوخ العشائر في الوصول إلى السلطة التشريعية، وحافظ بعض شيوخ القبائل على الوجود في مجلس الشعب التابع لسلطة الأسد، وبذلك كانت العشيرة إحدى مقوِّمات الترفيع الاجتماعي في سوريا، وعمل شيوخ بعض العشائر على التشبيك أكثر مع نظام الأسد الأب بما يحافظ على بعض الامتيازات التي قُدمت لهم في مناطقهم، وفي بعض المناصب السياسية في مؤسسات النظام، وسعى الأسد من خلال هذا التحالف لضرب وحدة الغالبية السنية التي كانت تُخيف أركان سلطة انقلابه.

6. فترة حكم حافظ الأسد بعد أحداث حماة (من عام 1982 حتى عام 2000)

اعتمد حافظ الأسد بعد ارتكاب مجزرة حماة عام 1982 على وضع أُسُس جديدة لتكوين نخبة تضمن استقرار الوضع السياسي لصالح سلطة انقلابه بعد القضاء على جماعة الإخوان المسلمين، وملاحقة أجهزته الأمنية للقوى السياسية المعارضة التي أعلنت عن تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض نهاية عام 1979، ارتكزت مسألة الترفيع الاجتماعي في هذه الفترة على 3 دعائم رئيسية:

1. الجيش والأمن.
2. طبقة تجارية جديدة.
3. طبقة دينية لا تتدخل في السياسة.

واستمر وجود هذه النخبة في المشهدين السياسي والعامّ حتى عام 2000، وتجلّى من خلال الآتي:

[49] انظر: المرجع السابق، ص91 – 92.

أ- **توغُّل قيادات الجيش والأجهزة الأمنية في المشهد العامّ:** تعززت سلطة الضباط والمؤسسة العسكرية بعد قضاء سلطة نظام الأسد الأب على جماعة الإخوان المسلمين بشكل كامل عام 1982، وتوجه حافظ الأسد إلى مكافأة بعض الضباط الذين شاركوا بمجزرة حماة من خلال تعيينهم في اللجنة المركزية لحزب البعث، ليكون هذا التعيين بمثابة ترفيع اجتماعي لتلك الشخصيات التي أسهمت في ارتكاب تلك المجزرة، واستمر اعتماده على طبقة الضباط القدامى حتى وفاته عام 2000، بما عُرف بمصطلح "ضباط الأسد الأوفياء"، وشهدت هذه الفترة إخراج رفعت الأسد شقيق رأس النظام وبعض الضباط الموالين له من المشهد السياسي السوري بعد محاولته الانقلاب على أخيه عام 1984.

كانت السمة الطائفية من معايير تعيين الأسد للضباط والقادة العسكريين في القطع العسكرية والأجهزة الأمنية، فسيطرت الطائفة العلوية على غالبية المناصب العليا، إلى جانب بعض الضباط من الغالبية السنية والديانة المسيحية، إضافة إلى ضباط من الطوائف الأخرى، فكان من بين تلك الشخصيات: مصطفى طلاس (وزير الدفاع/ سني) وحكمت شهابي (رئيس هيئة الأركان/ سني) وإبراهيم صافي (قائد الفرقة الأولى/ علوي) وشفيق فياض (قائد الفرقة الثالثة/ علوي) وعلي أصلان (نائب رئيس هيئة الأركان/ علوي) وعلي حيدر (قائد القوات الخاصة/ علوي) ومحمد الخولي (رئيس مخابرات القوى الجوية/ علوي) ومحمد إبراهيم العلي (قائد الجيش الشعبي/ علوي)[50].

يُلاحَظ مما سبق مدى حرص حافظ الأسد على تعيين شخصيات سنية في مناصب قيادية مثل وزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس هيئة الأركان حكمت شهابي، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى لمحاولاته المتكررة إبعاد سمة الطائفية عن سلطة انقلابه، ولمنع اتهام الطائفة العلوية بنتائج الحملات العسكرية التي قامت بها قواته في المحافظات السورية، وهو ما تكرر في توجه بشار الأسد بتعيين داود راجحة وزيراً للدفاع في آب/ أغسطس عام 2011، والمعروف عن راجحة أنه ضابط من الديانة المسيحية من منطقة عربين بريف دمشق، وسعى بتعيينه لتعزيز حالة انعدام الثقة بين الطوائف والأديان المختلفة.

[50] انظر: نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ط1، ص174.

ب- طبقة تجارية حليفة تابعة لسلطة انقلاب حافظ الأسد: عمل الأسد بعد تنفيذ انقلابه عام 1970 على تجاوز أخطاء سياسة صلاح جديد الاقتصادية التي تمحورت حول إصدار قوانين التأميم وتطبيقها، الأمر الذي أسهم في تكوين علاقة انفتاح حذرة بين التجار وسلطة الأسد، لكن بعد استقرار الأوضاع لصالحه توجه الأسد إلى تكوين طبقة تجارية تابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر، وجمعت هذه الطبقة شخصيات معروفة بالانتماء إلى التركيبة الطائفية لانقلابه، وكان من أبرز تلك الشخصيات[51]:

- **محمد مخلوف:** شقيق أنيسة مخلوف زوجة حافظ الأسد، عُيّن مديراً للمؤسسة العامة للتبغ عام 1972، وتوسع نشاطه لمجالات شركات النفط والنسيج والمصارف، وفي عام 1985 مديراً للمصرف العقاري.
- **علي ومحمد دوبا:** عملا في تجارة النفط، عُيّن محمد في إدارة الشركة السورية للنفط حتى عام 1990، وتم توريث أعمالهما إلى أبنائهما سامر وأكثم وأمجد.
- **جميل الأسد:** قام بتأسيس شركة الساحل للتخليص الجمركي، وفتح لها فروعاً في المنافذ البرية والبحرية، وسيطر على ملف التخليص الجمركي، وهو والد فواز الأسد الذي اشتهر في تهريب الدخان والمخدرات في فترة حكم الأسد الأب.

وإلى جانب هذه الأسماء دخلت طبقة أبناء كبار الضباط المجال الاقتصادي وأسس بعضهم شركات تجارية مثل فراس طلاس ابن وزير الدفاع مصطفى طلاس، لتتشكل مع هذه التطورات معالم طبقة اقتصادية عملت على تحقيق مصالح عائلة الأسد الحاكمة والعائلات المتحالفة معها بسبب علاقات طائفية أو عائلية أو سلطوية، وسخرت هذه الطبقة مؤسسات الدولة لصالح تجارتها، وتحولت هذه الطبقة إلى هيئةِ وصايةٍ على الاقتصاد السوري، وعلى طبقة التجار الذين فُرض على بعضهم إتاوات لاستمرار تجارتهم، وخاصة معاملات المنافذ البرية والبحرية التي كانت تحت نفوذ جميل الأسد، وبقي الوضع الاقتصادي تحت سيطرة هذه الطبقة حتى عام 2000، لتظهر بعد ذلك طبقة تجارية جديدة.

---

[51] انظر: خالد تركاوي وعبد العظيم المغربل ومحمد سعيد المصري، **اقتصاد النظام السوري المقاربات والسياسات 1970-2024**، مركز جسور للدراسات، 2024/06/202409. الرابط:
https://jusoor.co/ar/short-link/2550

ج- صعود شخصيات وتيارات إسلامية محددة بعد القضاء على جماعة الإخوان المسلمين: شكلت هذه المرحلة تغيُّراً بمسار عمل الجماعات والمؤسسات الدينية، فبعد الصدام بين جماعة الإخوان المسلمين وسلطة الأسد بين عامَيْ 1979 و 1982 خرجت مجموعة من العلماء خارج البلاد، بما في ذلك قيادات الصف الأول في جماعة زيد بن ثابت أمثال الشيخ أسامة الرفاعي وأخيه الشيخ سارية الرفاعي، والشيخ جمال السيروان، وغيرهم الكثير من العلماء، وأعلنت إدارة كثير من المساجد عام 1982 عن توقف دروسها وأنشطتها المسجدية.

في أعقاب هذه التطورات المتلاحقة بدأت بعد أحداث حماة بسنة تقريباً تتشكل معالم طبقة أساسها التيارات الدينية التي لم تتدخل بالسياسة، وعلى وجه التحديد جماعة الشيخ أحمد كفتارو التي أُفسح لها المجال الدعوي في هذه الفترة بشكل واسع، وازداد نشاطها بسبب عدم تدخُّلها في إدانة أسلوب النظام مع أحداث مدينة حماة والأحداث التي سبقتها، على عكس حال علماء جماعة زيد وجماعة الميدان في مدينة دمشق الذين عارضوا سياسة الأسد وأسلوبه الأمني.

في عام 1982 تأسست كلية الدعوة والدراسات العليا في "مجمع أبي النور"[52] الذي أسسه وأشرف عليه الشيخ أحمد كفتارو وجماعته، بالتعاون مع جمعية الدعوة العالمية في طرابلس، وتوسعت أعمال الجماعة بعد توسعة المجمع عام 1995.

شهدت هذه الفترة بثّ برنامج "دراسات قرآنية" الذي قدمه الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي على شاشة التلفزيون السوري عام 1990، وحظي بمتابعة كبيرة لكونه البرنامج الديني الوحيد على الشاشة السورية، واستمر عرض البرنامج لعشرين عاماً تقريباً[53].

[52] تأسس بهذا الاسم عام 1971، على يد الشيخ أحمد كفتارو، وكان قبل ذلك مسجداً صغيراً يدرس فيه والده الشيخ محمد أمين كفتارو، ثم سُمِّي "مجمع الشيخ أحمد كفتارو" بعد وفاة الشيخ ودفنه فيه نهاية عام 2004.

[53] انظر: **الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي**، موقع تاريخ سوريا، 2021/07/18، الرابط:
https://bit.ly/4d29gil

على الصعيد الآخر توسع نشاط الدعوة النسائية في سوريا من خلال جماعة القُبيسيات، التي تأسست في ستينيات القرن العشرين على يد الداعية منيرة القُبيسي، وهي تلميذة الشيخ أحمد كفتارو، والتزمت فيما بعد مجالس الشيخ عبد الكريم الرفاعي (بعد خلافها مع وفاء ابنة الشيخ كفتارو)، ودرست في كلية الشريعة بجامعة دمشق، الأمر الذي أسهم في تعدُّد مشاربها الفكرية[54].

تغاضى نظام الأسد عن الجماعة لكونها جماعة دعوية تُحرّم الحديث بالسياسة، وساهم هذا في الانتشار الواسع لها في سوريا وخاصة في مدينة دمشق، وعملت على استقطاب زوجات الطبقة التجارية الثرية وبناتهم، إلى جانب تشجيع الجماعة لدخول المنتسبات لها إلى سلك الوظائف في المؤسسات الحكومية، ودعمت الجماعة زواج الآنسات والطالبات القُبيسيات من كبار الدعاة وقادة العمل الإسلامي والتجار، مما دعم قاعدة الجماعة من جهة العديد من العلماء والتجار[55].

من خلال ما سبق يمكن القول: إن خُلوّ الساحة السورية من الجماعات الإسلامية النسائية المنظمة كان أحد أسباب صعود دور جماعة القُبيسيات ومكانتها، فجماعة الإخوان –وقد انتهت– كانت الجماعة الإسلامية الوحيدة التي تضم مكتباً نسائياً لتنظيم العمل الدعوي، لذلك لم تجد الفئة المتدينة من النساء والفتيات تنظيماً دعوياً نسائياً إلا جماعة القُبيسيات، الأمر الذي أسهم في الترفيع الاجتماعي لهذه الجماعة في هذه الفترة وحتى الفترة الحالية.

أما على صعيد إفساح المجال لجماعة الشيخ أحمد كفتارو في هذه الفترة، فهي تستدعي بحث العلاقة بين صمت الشيخ كفتارو عن أحداث حماة عام 1982 وما سبقها من أحداث، وبين الامتيازات التي قُدمت للجماعة لتمكينها من العمل الدعوي في المجمع الذي أسسه الشيخ كفتارو في أطراف حي ركن الدين، والذي أنتج كليةَ شريعةٍ معترفاً بها بعد التعاون مع جمعية الدعوة العالمية في طرابلس، وجامعة أم درمان في السودان.

---

[54] انظر: محمد خير موسى، **القُبيسيات الجذور الفكرية والمواقف السلوكية**، كتاب سراي، إسطنبول، 2020، ط1، ص21–22.

[55] انظر: المرجع السابق: ص31 – ص35.

7. فترة توريث الحكم لبشار الأسد حتى قيام الثورة (من عام 2000 حتى عام 2011)

شهدت المرحلة التي سبقت موت حافظ الأسد عام 2000 تكوين شبكة عسكرية وأمنية لضمان توريث السلطة بشكل سلس ومرن لابنه بشار، فسيطرت مجموعة من ضباط الجيش والأجهزة الأمنية على قيادة المشهد السياسي والأمني والعسكري بعد إعلان وفاة حافظ الأسد وتم التوريث.

في الجانب الاقتصادي ظهرت شخصيات تجارية جديدة عملت على تأسيس إمبراطورية اقتصادية تابعة لنظام الأسد الابن وعائلته الحاكمة، واستمر هذا الحال حتى اندلاع الثورة عام 2011.

وبالتالي تجلت معالم الترفيع الاجتماعي في هذه الفترة بالآتي:

أ- طبقة عسكرية وأمنية وسياسية بولاء مطلق لتوريث السلطة لبشار الأسد: بدأ حافظ الأسد بعد وفاة ابنه باسل عام 1994 بتحضير ابنه الثاني بشار لتوريثه السلطة، وعمل على إعداد طبقة عسكرية تساعده على إتمام هذه المهمة، اشتهرت هذه الطبقة بمصطلح الحرس القديم، وضمَّت هذه الطبقة مجموعة من الضباط الذين كان الأسد الأب قد اعتمد عليهم في انقلابه واستقراره في السلطة، مثل مصطفى طلاس الذي بقي وزيراً للدفاع في 12 حكومة متتالية منذ 1972 حتى 2004.

إلى جانب طلاس كان لبهجت سليمان دور أساسي في ضبط عملية التوريث، وخاصة أنَّ سليمان كان ابن خالة الأسد الأب، وأحد أدواته الأمنية لتعبيد الطريق لوصول الأسد الابن للسلطة، وعمل على ترويج فكرة العهد الإصلاحي من خلال اللقاءات التي كان ينظمها مع الصحف الأجنبية، ومن الشخصيات الأمنية التي أسهمت في عملية التوريث محمد ناصيف خير بك الذي عُرف بالصندوق الأسود لحكم الأسد الأب والابن، إلى جانب شخصيات سياسية أهمها عبد الحليم خدام الذي عدل المادة الدستورية المتعلقة بعمر رئيس الجمهورية من 40 إلى 34 عاماً، بما يتطابق مع عمر بشار الأسد، إلى جانب القيادات البعثية العليا وعلى رأسها عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب، وسليمان قداح الأمين القطري المساعد.

عمل بشار الأسد بعد استقرار الأوضاع لصالحه على إحداث تغييرات في المفاصل الأساسية للحكم، فأجرى تعديلات في قيادات الأجهزة الأمنية؛ الأمر الذي عُرف بمصطلح "الحرس الجديد" للدلالة على الضباط الذين تم تعيينهم في الفروع الأمنية في مرحلة حكم الأسد الابن.

وكان من تلك الشخصيات علي مملوك الذي عُيّن مديراً لإدارة المخابرات الجوية عام 2003، وآصف شوكت الذي تم تعيينه رئيساً للمخابرات العسكرية عام 2005، وغازي كنعان الذي عينه رئيساً لجهاز الأمن السياسي عام 2003، وهشام بختيار الذي عينه رئيساً للمخابرات العامة عام 2001.

يُلاحَظ مما سبق أن حافظ الأسد حاول هندسة عملية توريث ابنه بشار بشكل منظم، بداية مع قيادة الجيش الذي كان قد عمل على تشكيله وفق أسس طائفية، ثم استبعد فيها رجالات أخيه رفعت خوفاً من حدوث أي عملية انقلابية ضد حكم ابنه، وكان وجود مصطفى طلاس في منصب وزير الدفاع كواجهة سنية الداعم الأساسي في هذه الخطوة، إلى جانب هندسته لقيادة حزب البعث بما يضمن دعمهم المطلق لتوريث ابنه، عبر وجود سليمان قداح وعبد الله الأحمر في أعلى المناصب القيادية بمؤسسات الحزب القومية والقطرية.

ودعمت خطة بشار الأسد بتعيين بعض الشخصيات الأمنية بعد استقرار الأمور لصالحه في استقرار عملية التوريث، وخاصة أنه اعتمد على مجموعة من الضباط الذين خدموا في لبنان على عكس ضباط الحرس القديم الذين يتمتعون بالنفوذ بالجيش والأجهزة الأمنية، وكان تعيين زوج أخته آصف شوكت وأخيه ماهر الأسد في مواقع أمنية عسكرية عليا من مصادر شعوره بالأمان والثقة بسبب علاقة القرابة بهما، وكان عبد الحليم خدام الوسيلة القانونية لإقرار عملية التوريث، لإضفاء الشرعية على هذه العملية، خاصة أن خدام كان من الشخصيات الموثوقة لحافظ الأسد، وهو من الغالبية السنية، بما يعطي انطباعاً للجمهور أن عملية التوريث عبرت من خلال شخصيات سنية من الناحية الظاهرية (مصطفى طلاس وعبد الحليم خدام وعبد الله الأحمر وسليمان قداح).

ب- طبقة تجارية جديدة (واجهة اقتصادية لرأس النظام بشار الأسد): كان الملف الاقتصادي أحد المواضيع الشائكة في سوريا بعد وصول بشار الأسد إلى السلطة، فموضوع العدول عن الاقتصاد الاشتراكي الذي يتبناه البعث -ولو بشكل نظري- كان محور النقاش والحوار في مجالس غرف التجارة والصناعة في الأشهر الأولى من وصوله للحكم، وكانت هذه المناقشات موازية لارتفاع مستوى المطالب السياسية من قبل التيارات والقوى المعارضة بما اشتهر باسم "ربيع دمشق"، الذي استمر 7 أشهر فقط[56].

[56] انظر: تسنيم حسناوي، **ربيع دمشق.. "العقد الضائع" الذي سبق الثورة السورية، موسوعة الجزيرة**، موقع الجزيرة نت، 2024/03/28. الرابط:

https://aja.ws/oyj38f

واكبت هذه المرحلة إطلاق الخطط الخمسية التاسعة والعاشرة التي كانت مجرَّد حبر على ورق، بسبب انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية التابعة لسلطة النظام، بينما عمل الأسد الابن على تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على حرس جديد كما حصل في خطته لإعادة هيكلة قيادة الجيش والأجهزة الأمنية، فتشكلت طبقة تجارية جديدة اعتمدت على أسس عائلية وطائفية.

انطلقت تلك الطبقة من تأسيس شركات جديدة سيطرت على قطاعات قديمة كانت تحت وصاية شخصيات مقربة من الأسد الأب كحال قطاع النفط، وسيطرت هذه الطبقة على قطاعات جديدة كقطاع الاتصالات والاستثمارات العقارية والسياحة، تشكلت هذه الطبقة من شخصيات عدة كان من أبرزهم[57]:

- **رامي مخلوف:** ابن محمد مخلوف خال رأس النظام بشار الأسد، أسس العديد من الشركات التي سيطر من خلالها على عدة قطاعات اقتصادية في سوريا، كان منها شركة سيرتيل للاتصالات، وشركة الكورنيش السياحية، ودخل في قطاعات الأسمنت والغاز.
- **إيهاب مخلوف:** شقيق رامي مخلوف، كان مديراً وشريكاً في مجموعة من الشركات، من أبرزها الشركة الإسلامية للوساطة والخدمات المالية، وشركة بيشاور للاستثمار.
- **سليم دعبول:** ابن محمد ديب دعبول "أبو سليم"، امتلك أكثر من 25 شركة في قطاعات مختلفة مثل شركة النبراس وجامعة القلمون.
- **فراس طلاس:** ابن مصطفى طلاس، أسس في هذه المرحلة شركة بالميرا للتطوير العقاري وشركة الماس الاقتصادية لتجارة المواد الغذائية وإنتاج المعادن.
- **حمزة شوكت:** ابن آصف شوكت، أسس شركات تجارية ومكاتب للنقل والطيران، وكان شريكاً في عدة شركات مثل شركة شوكت والحسيني.
- **نضال وسامر كنعان:** أبناء غازي كنعان، أسسوا العديد من الشركات مثل شركة الشرق الأوسط للتقنيات الحديثة.
- **أكثم وسامر دوبا:** أبناء علي ومحمد دوبا أسسوا شركات في مجال الإعلام والرياضة مثل شركة زُحل لخدمات الدعاية والإعلام.

[57] انظر: خالد تركاوي وعبد العظيم المغربل ومحمد سعيد المصري، **اقتصاد سوريا السوري المقاربات والسياسات 1970-2024**، مرجع سابق، ص24 – 26.

- **محمد حمشو:** عمل في مجال الاتصالات والدعاية والإعلان، أسس شركة سوريا الدولية للإنتاج الفني، وكان شريكاً في قناة الدنيا، وأسس مجموعة حمشو الدولية التي عملت في مجال المقاولات والبناء والتعهدات السكنية.
- **سليمان معروف:** صديق بشار الأسد، أسس عدة شركات في قطاعات البنوك والسياحة والإعلام والسيارات، وكان شريكاً في تأسيس شركة الشام القابضة.
- **طريف الأخرس:** والد أسماء الأخرس زوجة رأس النظام بشار الأسد، أسس مصانع لإنتاج السكر والزيوت والأعلاف، ومستلزمات البناء، إضافة لتأسيسه شركات لاستيراد المواد الغذائية.

يُلاحَظ من الأسماء السابقة مدى تغلغل شبكات رأس النظام الأسد الابن في كافة القطاعات الاقتصادية من قطاع الاتصالات الذي كان من القطاعات الحديثة في تلك الفترة، والتي أسهمت في جمع أموال طائلة بسبب احتكار هذا القطاع من شركة سيرتيل التي تأسست عام 2001، وشركة MTN العالمية التي بدأت العمل الفعلي في سوريا عام 2002.

وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع التعليم عبر إصدار مرسوم جمهوري يسمح بافتتاح جامعات خاصة عام 2001، فكانت جامعة القلمون أول جامعة مرخصة في سوريا عام 2002، وأسسها سليم دعبول ابن أبو سليم دعبول مدير المكتب الخاص للأسد الأب والابن، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع السياحة والبنوك الذي شهد نشاطاً في هذه المرحلة بشكل ملحوظ.

يُلاحَظ أيضاً في هذه الفترة اعتماد الأسد الابن على أبناء "الحرس القديم" من كبار قيادات الجيش والأجهزة الأمنية، الأمر الذي يمكن تفسيره بنجاح اختبار ولاء الجيل الأول من تلك العائلات بفترة حكم الأسد الأب كحال محمد مخلوف، ومصطفى طلاس، وعلي دوبا.

وقد اعتمد الأسد الابن على المعيار الطائفي في بناء هذه الشبكة، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى تغلغل الطائفة العلوية في الجيش والأجهزة الأمنية، وتحكُّمها بمراكز صنع القرار في سوريا منذ انقلاب عام 1963، وهو ما أسهم في نهاية المطاف بسيطرة تلك الشبكة على المؤسسات الاقتصادية الكبرى بما حقق لها أرباحاً عالية.

8. فترة الثورة السورية حتى سقوط نظام الأسد (من عام 2011 حتى عام 2024)

أسهم اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011 في تغيير دعائم الترفيع الاجتماعي في سوريا، فكان لتأثير جغرافيا سيطرة القوى العسكرية على الأرض العامل الأساسي في تحديد نخبة السلطة في تلك المناطق، التي انقسمت بين مناطق تابعة لسيطرة النظام، ومناطق سيطرَتْ عليها قوات الجيش الحر والفصائل الإسلامية، ومناطق سيطرت عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

تشكلت أركان الترفيع الاجتماعي في هذه المرحلة من 4 أركان أساسية، كان في مقدمتها القيادات العسكرية للأطراف السابقة، وطبقة تجارية جديدة في كل منطقة من هذه المناطق، إلى جانب تنامي دور علماء الدين الذين انقسموا إلى اتجاهين أساسيين: اتجاه يدعم نظام الأسد، واتجاه يتبنى الثورة ضدَّه، الأمر الذي تكرَّر في العشائر التي انقسمت إلى 3 أقسام، توزعت في دعم أحد أطراف الصراع.. وظهرت معالم هذا المسار من خلال الآتي:

أ- **سيطرة الجهات العسكرية على المشهد السوري:** توجه رأس النظام بشار الأسد بعد اندلاع الثورة نحو إعادة رسم المشهد الداخلي، عبر تكوين نخبة مضمونة الولاء بعد سلسلة الانشقاقات التي حدثت في مختلف الميادين والقطاعات، وخاصة في صفوف الجيش التابع للنظام الذي شهد انشقاقات كبرى في صفوف العناصر والضباط، وشكلوا نواة الجيش السوري الحر.

عمل الأسد على إصدار قرارٍ بتشكيل خلية الأزمة التي كان من مهامها متابعة التطورات الميدانية، وضمت الخلية شخصيات أمنية وعسكرية وحزبية كان أبرزهم: حسن تركماني (معاون نائب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية ورئيس الخلية) وداود راجحة (وزير الدفاع) وآصف شوكت (نائب وزير الدفاع) ومحمد الشعار (وزير الداخلية) ومحمد سعيد بخيتان (الأمين القطري المساعد) وهشام بختيار (رئيس مكتب الأمن القومي)، وضمت الخلية في بعض اجتماعاتها أساتذة جامعيين لبحث موضوع القضاء على الثورة.

شكَّل استهداف خلية الأزمة في 18 تموز/ يوليو 2012 بتفجيرٍ أحاط به الغموض نقطة تحوُّل في القيادة العسكرية والأمنية لسلطة نظام الأسد، فقُتل في التفجير رئيس الخلية تركماني ووزير الدفاع راجحة، وشوكت وبختيار، فاعتمد الأسد بعد التفجير على شخصيات قديمة مثل علي مملوك وجميل الحسن ورفيق شحادة، وأخيه ماهر الأسد.

إلى جانب تلك الشخصيات اعتمد النظام على بعض الضباط للقيام بحملات عسكرية مثل عصام زهر الدين وسهيل الحسن، وعمل على تأسيس كتائب البعث عام 2012 من الأعضاء المنتسبين للحزب؛ لتكون جناحاً عسكرياً رديفاً لقواته، إضافة إلى تأسيسه قوات الدفاع الوطني منتصف 2012، التي عملت على مساندة القوات الأمنية ونفذت العديد من الجرائم في المناطق الثائرة ضد الأسد.

في المناطق الثائرة على نظام الأسد، أُجبر السوريون على حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ومناطقهم، بعد أشهر من الدعوة إلى الحفاظ على سلمية الثورة، وأُعلن في تموز/ يوليو 2011 عن تأسيس الجيش السوري الحر ليكون اللواء الجامع للمنشقين عن قوات النظام، والمدنيين الذين حملوا السلاح بعد قيام قوات النظام بالحملات العسكرية وارتكابها المجازر.

توسعت رقعة المواجهة بين جيش النظام وقوات الجيش الحر بالتوازي مع تشكيل مجموعات إسلامية مسلحة في العديد من المناطق السورية، تحولت فيما بعد إلى فصائل كبرى انضم بعضها إلى الكيان التنظيمي للجيش الحر، وعمل الجزء الآخر على تحالفات عسكرية مثل الجبهة الإسلامية.

ظهرت مجموعات إسلامية أخرى جمعت في صفوفها مجموعات جهادية ارتبطت بالتنظيمات الإسلامية الجهادية، أبرزها جبهة النصرة التي تشكلت نهاية عام 2011، وتحولت إلى جبهة فتح الشام عام 2016، ثمَّ اندمجت مع فصائل إسلامية وأسسوا هيئة تحرير الشام عام 2017.

شهدت الثورة السورية محطات انتكاسة أدت إلى تراجُع مناطق سيطرة المعارضة، فشهد عام 2016 تهجير المدنيين والمسلحين من مدينة داريا إلى المناطق المحررة شمال غرب البلاد، وسيطرت قوات النظام على الأحياء الشرقية بمدينة حلب، دفعت هذه الظروف إلى البحث عن مسار جديد يضمن الحفاظ على المناطق المحررة، ليتم الإعلان عن تشكيل الجيش الوطني السوري منتصف عام 2017.

بالانتقال إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، فقد تأسست هذه القوات في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 من اتحاد فصائل كردية وبعض الفصائل الأخرى، كان من أبرزها: وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة والمجلس العسكري السرياني وقوات الصناديد، عملت هذه القوات على محاربة تنظيم داعش بدعم أمريكي، وسيطرت على الجزء الأكبر من الحسكة والرقة ودير الزور[58].

[58] انظر: صبحي فرنجية، **قسد... من النشأة إلى المرحلة المصيرية**، موقع مجلة المجلة، 2024/01/17. الرابط: https://www.majalla.com/node/329229

ب- طبقة تجارية واقتصادية جديدة: أدت التطورات السياسية والعسكرية إلى تشكُّل كيانات اقتصادية جديدة وخاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وأدى فرض العقوبات الدولية على بعض الشخصيات الاقتصادية المحسوبة على نظام الأسد إلى تكوين طبقة جديدة لإدارة المشاريع التجارية العائدة له هرباً من العقوبات.

بدايةً من مناطق سيطرة النظام فقد تشكلت فيها نواة طبقة تجارية جديدة عملت إلى جانب بعض الشخصيات التجارية السابقة مثل محمد حمشو ورامي مخلوف (الذي تم إبعاده بعد الخلاف مع أسماء الأخرس زوجة رأس النظام بشار الأسد عام 2020)، وعملت هذه الطبقة على تحقيق مصالح الأسد وزوجته التي ظهر دورها في إدارة جزء من الملف الاقتصادي بعد اندلاع الثورة بشكل واضح، ومن أسماء الشخصيات التجارية التي ظهرت في هذه المرحلة[59]:

- **خضر علي طاهر:** عُرف باسم أبو علي خضر، شكل مجموعة مسلحة لخدمة الحراسة المأجورة لشاحنات النقل التجاري، وأسس شركات أخرى في مجال المقاولات والمعادن والسياحة.
- **سامر الفوز:** عمل على شراء أراضٍ وعقارات بإيعاز من رأس النظام بشار الأسد، وكلفه ماهر الأسد بالاستحواذ على أموال رجال الأعمال الذين غادروا البلاد، فاستولى على شركات عماد غريواتي وموفق قداح وغيرهما، وأسس عام 2017 شركة مينا لإنتاج السكر وتكريره، وأسس مصنع للأدوية، واستحوذ عام 2018 على حصة رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال البالغة 55% من فندق "فور سيزونز".
- **الإخوة قاطرجي:** 3 أشقاء هم حسام وبراء ومحمد آغا، ظهر اسم العائلة تجارياً عام 2014 بعد وساطتهم في صفقات النفط والقمح بين تنظيم داعش ونظام الأسد، وفي عام 2016 بعد سيطرة قسد على المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش، شكَّلوا مجموعة مسلحة لحماية قوافل النفط، وأسَّسوا "مجموعة قاطرجي الدولية" التي عملت في مجال الصناعات المعدنية، ومجال النقل والسياحة.

[59] انظر: طارق صبح، **حيتان الأسد.. وجوه الفساد الاقتصادي في سوريا**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/09. الرابط:

https://www.syria.tv/97571

بالانتقال إلى مناطق سيطرة قوات الجيش الحر والفصائل الإسلامية، فقد أدى خروج هذه المناطق عن سيطرة نظام الأسد وانتقالها إلى حالة المَأْسَسة في القطاع الخدمي والمجتمعي، إلى ضرورة وجود هيئات وكيانات اقتصادية، وخاصة بعد استقرار الوضع بشكل نسبي في المناطق الشمالية الغربية من البلاد، بما عُرف بمناطق الشمال المحرَّر التي تميزت بوجود المعابر البرية مع تركيا، وكان من أبرز تلك الشركات[60]:

- **شركة "وتد" للبترول:** تأسست عام 2017 في إدلب، وعملت على استيراد المشتقات النفطية.
- **شركة "نماء" الاستثمارية:** تأسست عام 2020، وعملت في قطاع الإعمار وقطاعات أخرى.

أما بالنسبة لمناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، فارتبطت الطبقة التجارية فيها بمجموعة من الشخصيات التي سيطرت على قطاع تجارة النفط وبيعه إلى مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة فصائل المعارضة، وجزء باتجاه إقليم كردستان العراق، وأدار هذه العمليةَ مجموعةٌ من الأشخاص كان منهم فؤاد محمد الذي أُطلق عليه اسم (رامي مخلوف الإدارة الذاتية) إلى جانب:

- **شاهوز حسن:** مسؤول جني أرباح المحروقات في مناطق شمال شرق سوريا.
- **علي شير الصغير:** مسؤول المعابر التي تسيطر عليها قسد (هذا القطاع شكَّل مصدر تمويل رئيسي لقسد، حيث قُدرت عوائد هذه المعابر بحدود 100 مليون دولار شهرياً)، إلى جانب إدارته لملف استيراد السكر والسماد والحديد والأسمنت[61].

[60] انظر: **حكومة الإنقاذ تنشئ مديرية للمشتقات النفطية في إدلب.. ما أهدافها؟** موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/09. الرابط:
https://www.syria.tv/155481

[61] انظر: تيم الحاج، **معلومات عن خط سير أموال النفط المنهوبة من سوريا من قِبل قيادات "PKK" و"قسد"**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/09. الرابط:
https://www.syria.tv/118199

ج- صعود دور علماء الدين: تُعَدّ المؤسسة الدينية إحدى الأركان الأساسية التي اعتمد عليها نظام الأسد للقضاء على الثورة السورية، فإلى جانب اعتماده على الجيش والأجهزة الأمنية وطبقة التجار التي تحالفت معه، عمل رأس النظام بشار الأسد على بناء علاقة جديدة مع المؤسسات الدينية السورية اعتمدت على أساس ضمان ولاء هذه المؤسسة له، لكونها من المؤسسات الرئيسية ذات التأثير في تكوين الرأي العامّ.

انقسمت المؤسسات الدينية على اختلاف مشاربها الدينية والطائفية والفكرية إلى مؤسسات دينية دعمت النظام البائد، وحصلت بعض المؤسسات والشخصيات الدينية على امتيازات مقابل الولاء المطلق للنظام، في حين رفضت بعض المؤسسات والشخصيات الدينية تقديم الولاء للنظام، فاستنكروا تعامله الدموي مع المظاهرات والأحياء والمدن الثائرة، فبدأ حراك هذه المجموعة عبر خُطَب الجمعة وإصدار البيانات التي رفضت تعامُل أجهزة النظام الأمنية مع المظاهرات السلمية ومطالبها المُحِقّة.

في ظلّ هذا الانقسام سعى النظام لتكوين نخبة دينية تُحقّق مصالحه الساعية لإجهاض الثورة عبر اللقاءات التي جمعت علماء التيار الأول الداعم له، واستغل بعض المناسبات الدينية لإظهار ولاء هذا التيار كالاحتفال بعيد المولد النبوي وأعياد الفطر والأضحى، وكذلك الأمر بالنسبة لأعياد المسيحيين كعيد الميلاد وعيد الفصح، فحاول من خلال الحشد العلمائي في هذه المناسبات إظهار دعمهم لبقاء نظامه.

رسمت هذه المرحلة معالم مسار جديد للعمل الديني في سوريا أساسه الانقسام إلى تيار محافظ يدعو إلى دعم النظام، وتيار ثوري يدعو إلى المشاركة بالحراك الثوري ومعارضة النظام، في هذا الإطار يمكن وضع إطارٍ لهذا الانقسام في المؤسسات الدينية الكبرى في البلاد من خلال الآتي:

- **موقف المؤسسة الدينية السُّنية:** تُعتبر المؤسسة الدينية السُّنية من أقوى المؤسسات الدينية في سوريا بسبب تمثيلها للطائفة السنية التي تشكل الغالبية من تكوينة المجتمع السوري، تنقسم هذه المؤسسة إلى مجموعات وتيارات دعوية تستند على أُسُس مناطقية وجماعاتية مرتبطة بشخصيات دينية محددة.

بعد اندلاع الثورة انقسمت المؤسسة السُنية إلى تيارين:

– **تيار مُعارِض للنظام البائد:** كان أساسه الجماعات الدينية في محافظات دمشق وريفها وحمص، وبعض الشخصيات الدينية في محافظات حلب وحماة وطرطوس واللاذقية، وتزعَّم هذا التيارَ جزءٌ من قيادات الصف الأول في جماعة زيد بن ثابت التي رفضت دعم النظام في محاولاته للقضاء على الثورة، أمثال الشيخ أسامة الرفاعي وأخيه الشيخ سارية الرفاعي.

وشكَّل بيان جمعية علماء حمص في نيسان/ إبريل 2011 البيان الأول من علماء حمص الذين دعموا الثورة، وقد دعا البيان إلى رفع حالة الطوارئ وتعديل المادة الثامنة من الدستور[62]، الأمر الذي تكرر بإصدار بعض علماء حلب لبيان[63] شبيه ببيان جمعية علماء حمص في آب/ أغسطس 2011، وشهدت العديد من المحافظات قيادة علماء الدين للمظاهرات مثل الشيخ أنس عيروط في طرطوس، والشيخ خالد كمال في محافظة اللاذقية.

شكَّلت الجماعات الدينية تكتلات دينية لتنسيق الجهود داخل البلاد وخارجها، وشاركت بعض الشخصيات الدينية في تشكيل المجلس الوطني السوري في إسطنبول مثل الدكتور عماد الدين الرشيد، وعمل هذا التيار لتنسيق جهوده فتم تشكيل المجلس الإسلامي السوري عام 2014.

– **تيار مؤيد للنظام البائد:** في ظلّ الانقسام المجتمعي الذي شهدته الميادين السورية المختلفة من مسألة الموقف من النظام ومن الثورة ضدَّه، ظهر هذا التيار الذي دعا إلى دعم النظام في سبيل استمرار سلطته، واستفاد بشار الأسد من تحالفات والده مع بعض علماء الدين لتكوين طبقة دينية تتحالف معه وتدعمه في البقاء في الحكم.

كانت البداية من التحالف مع الجماعات الدينية في مدينة دمشق، وعلى وجه التحديد جماعة كفتارو التي سيطر النظام على مسار عملها بالكامل منذ تعيين الشيخ محمد شريف الصواف مشرفاً على مجمع

---

[62] انظر: وثيقة، **بيان جمعية علماء محافظة حمص يرفعون فيها مطالبهم إلى رئيس الدولة**، حساب مؤسسة الذاكرة السورية على موقع **X**، 2025/04/08. الرابط:
https://x.com/TheSyrianMemory/status/1909610576046596377?s=20

[63] انظر: وثيقة، **بيان علماء حلب**، حساب مؤسسة الذاكرة السورية على موقع **فيسبوك**، 2023/08/07. الرابط:
https://www.facebook.com/share/p/14ojycM57XY

الشيخ أحمد كفتارو، وجماعة الفتح الإسلامي إذ عمل النظام على توسيع علاقته مع الشيخ حسام الدين فرفور مدير مجمع الفتح، الذي دعم النظام دعماً مطلقاً.

إلى جانب تحالُفه مع الحالة المؤسساتية للجماعات الدينية في مدينة دمشق استفاد النظام من رؤية الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي للتطوُّرات التي شهدتها البلاد بأنها فتنة ستضر بالجميع دون استثناء، الأمر الذي تكرر بالتقارب من الشيخ بشير عيد الباري مفتي دمشق، الذي اختاره لإلقاء خطبة عيد الفطر عام 2011، بما يُظهر دعم مفتي دمشق لنظامه.

عمل النظام على استغلال مفتي الجمهورية الشيخ أحمد حسون للسيطرة على موقف علماء حلب بعد إصدار بيانهم في آب/ أغسطس 2011، فحشد الشيخ حسون جزءاً من المؤسسة الدينية الحلبية لصالح النظام، على حساب إضعاف الشخصيات المعارِضة له، وخاصة بعد وفاة الشيخ إبراهيم السلقيني.

وتكررت هذه الحالة من خلال استثمار دعم جزء كبير من داعيات جماعة القُبيسيات لصالح النظام، الأمر الذي عززه وزير أوقاف النظام الدكتور محمد عبد الستار السيد من خلال تعيين الداعية سلمى عياش معاونة له، الأمر الذي عزز من حضور التيار الداعم للنظام من المؤسسة الدينية السنية، لاعتبار أن القُبيسيات الجماعة النسائية التي تحتكر العمل الديني النسائي في سوريا.

- **موقف المؤسسة الدينية المسيحية:** إنَّ الحديث عن موقف المسيحيين من الثورة السورية يرتبط بحجم التأثير الإعلامي الذي مارسه نظام الأسد على المسيحيين، فبداية الحراك الشعبي سوّق النظام لفكرة حمايته للأقليات الدينية والقومية، الأمر الذي عزز حالة التخوف لدى جزء من المسيحيين من فرضية سقوط النظام.

  عمل الأسد على الاستفادة من التحالف مع بعض الشخصيات الدينية الكنسيَّة التي خرجت بموقف الداعم للنظام، الأمر الذي تجلَّى من خلال اللقاءات التي جمعته بهم، وخاصة بالمناسبات الدينية للمسيحيين، والتي عمد بشار الأسد من خلال مشاركته شخصياً بها إظهار أنَّه الحامي والضامن لوجود المسيحيين في سوريا.

بالمقابل ظهرت أصوات قليلة خارج إطار المؤسسة الدينية الكنسيَّة لمعارضة نظام الأسد كحال أحد الرهبان الذي أعلن ترك الرهبنة اعتراضاً على موقف القيادة الدينية المؤيدة للنظام، وقرر أن يعمل ضمن إطار مؤسسات المجتمع المدني، وتشير العديد من التقارير إلى وجود محاولات شبابية بداية الثورة لإقناع الشخصيات الكنسية بالعدول عن موقفهم الداعم للنظام[64].

- **موقف المشيخة الدينية الدرزية:** شكّل موقف الأقليات الدينية في سوريا أحد الأركان التي اعتمد عليها النظام لتثبيت أركان نظامه وَفْق مفهوم السلطة الحامية للأقليات، كانت الطائفة الدرزية إحدى الأوراق التي راهن عليها النظام البائد، بعد سلسلة من الإشاعات التي بثّها بداية الثورة لمحاولة إشعال فتنة بين أهالي محافظتَيْ درعا والسويداء، وخاصة بعد اعتماده على مجموعات مسلحة من منطقة جرمانا في معاركه بمدن الغوطة الشرقية.

دعت المشيخة الدرزية بداية الثورة إلى سياسة الحياد فلم تعلن التحالف مع النظام ولم تدعُ للمشاركة بالثورة، وحافظت الطائفة على هذا الحياد إلى أن وصل الشيخ حكمت الهجري إلى منصب الرئاسة الروحية لطائفة الموحدين الدروز بعد وفاة أخيه الشيخ أحمد، فتعرضت المشيخة الدرزية بعد هذا التطور إلى الانقسام لهيئتين: هيئة برئاسة الشيخ الهجري دعمت النظام، وهيئة برئاسة الشيخ حمود الحناوي الذي حافظ على الحياد والدعوة إلى السلم الأهلي، في المقابل ظهر الشيخ وحيد البلعوس الذي شكَّل حركة رجال الكرامة، داعية لحماية السويداء والحفاظ على حيادها، لكن سرعان ما تحوَّلت إلى طرف عسكري لمواجهة النظام، وتم عام 2015 اغتيال الشيخ وحيد البلعوس[65].

- **موقف المؤسسات الدينية للطوائف الأخرى (العلوية – الشيعية نموذجاً):** اعتمد نظام الأسد في تنفيذ مجازره بحق الشعب السوري على قوات جيشه وأجهزته الأمنية التي ارتبطت قيادتها وعناصرها بشكل أساسي بالطائفة العلوية، الأمر الذي أضفى سمة العلوية على المجازر التي قامت بها قواته منذ اندلاع الثورة عام 2011.

---

[64] انظر: جورج فهمي، **جورج فهمي يكتب عن موقف المسيحيين من الثورة السورية ومقولة "دعمهم" للأسد**، موقع CNN بالعربية، 2016/04/25. الرابط:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/04/25/syria-christians-alasad-opinion

[65] انظر: صبحي فرنجية، **فصائل ومشايخ السويداء.. ما عددها ومرجعياتها ومواقفها؟** موقع مجلة المجلة، 2025/07/17. الرابط:
https://www.majalla.com/node/326503

عمل النظام على استغلال مخاوف الطائفة العلوية من سقوطه؛ بما نشره من سردية أنَّه حامي الأقليات وعلى وجه الخصوص الطائفة العلوية، الأمر الذي حوَّل الطائفة إلى خزَّان بشري لمعركته ضدَّ الشعب السوري، ونُفذت جرائمه بشَرْعَنة من بعض مشايخ الطائفة العلوية مثل الشيخ شعبان منصور، والشيخ محمد بركات، والشيخ موفق غزال[66].

بالمقابل من ذلك ظهرت العديد من البيانات التي كانت تَصدر باسم الطائفة العلوية دون ذكر لأسماء الموقِّعين عليها، تؤكد وقوفها ضدّ النظام وبراءة الطائفة من أفعاله، لكن صدور هذه البيانات دون وجود لأسماء الموقِّعين أفقدها حالةَ التأثير في الوسط العلوي، إضافة إلى ارتباط هذه البيانات بحالة الخوف في حال معرفة النظام بأسماء الموقِّعين على تلك البيانات.

أما بالنسبة للطائفة الشيعية فكان لدخول إيران في معركة القضاء على الثورة العامل الأساسي في تحديد موقفها من دعم نظام الأسد، وتعززت هذه الحالة مع توجُّه الشيخ محمد علي المسكي لتشكيل مجموعات مسلحة لمساندة قوات النظام.

أسهمت هذه الظروف في منع حدوث انشقاق في صفوف البيت الديني الشيعي، وخاصة أن الاعتراف بأيّ شخصية دينية شيعية مرتبط بالموافقة الإيرانية على تسميته[67].

د- تنامي دور شيوخ العشائر: عمل نظام الأسد بعد اندلاع الثورة عام 2011 على استخدام كلِّ القوى المجتمعية بكلِّ أشكالها الدينية والاقتصادية والسياسية، لصالح استمرار سلطته وبقاء منظومته الأمنية في الحكم، وتكرر هذا المشهد مع العشائر السورية التي تنامى دورها بشكل ملحوظ بعد اللقاءات التي عقدها رأس النظام بشار الأسد مع بعض شيوخها في الأسابيع الأولى من الثورة، وطلب منهم دعم نظامه، كما فعل مع الهيئات والمؤسسات الدينية التي تحالف جزء منها معه.

---

[66] Look: Uğur Ümit Üngör, **The Specter of Sectarian Violence in Syria,** New Lines Magazine, 09/02/2022. Link:
https://newlinesmag.com/reportage/the-specter-of-sectarian-violence-in-syria

[67] انظر: عهد فاضل، **يلقّب بـ"آية الله".. ما الذي تخفيه إيران بهذا الدمشقي؟** موقع قناة العربية، 2018/06/22 تحديث 2020/05/20. الرابط:
https://ara.tv/vruey

انقسمت العشائر بطبيعة الأمر كحال سائر المؤسسات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، فوقفت عشائر إلى جانب نظام الأسد الذي قدَّم لها بعض الامتيازات كإعطاء سلطة محلية في بعض الجوانب في المناطق ذات الطبيعة العشائرية، إلى جانب منح بعض مشايخها عضوية مجلس الشعب التابع له، وركَّز النظام في هذه السياسة على عشائر المحافظات الثلاث دير الزور والرقة والحسكة[68].

في المقابل، أعلنت مجموعة من العشائر تأييدها للثورة، وشهدت "جمعة العشائر" في 10 حزيران/ يونيو 2011 تحوُّلاً في مشاركة العشائر بالحراك الثوري، وشارك بعض شيوخها في قيادة المظاهرات مثل الشيخ إرهيمان كوان الجبارة شيخ عشيرة البورحمة من قبيلة العكيدات، وشكّل انشقاق نواف الفارس سفير النظام في العراق عام 2012 عاملاً في زيادة زخم مشاركة العشائر في أحداث الثورة[69].

أدت التطورات المتلاحقة في المحافظات الشرقية إلى تغيُّر في مسار ولاء العشائر السورية، فتحالفت مجموعة من العشائر مع تنظيم داعش بعد سيطرة التنظيم على مناطق واسعة من دير الزور والرقة، ومجموعة أخرى من العشائر رفضت التحالف مع التنظيم وتوجّهت للانضمام إلى قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أبرزها قوات الصناديد التي تكوّنت من أبناء قبيلة شمَّر العربية، وتعمقت هذه التحالفات مع سيطرة قسد على أجزاء واسعة من محافظات دير الزور والرقة والحسكة.

[68] انظر: محمود الحسين، **عشائر الجزيرة والفرات في سوريا: التحالفات الهشة من البعث إلى الثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص3-4.

[69] انظر: المرجع السابق، ص4.

ثالثاً: الترفيع الاجتماعي في سوريا ونظرية النخبة السياسية

شكّلت الدراسات الأمريكية القاعدة الأساسية التي اعتمدت عليها الدراسات العربية لمعالجة موضوع النخبة وسلطة النخبة، وحسب تلك الدراسات فإنَّ الحالة النخبوية في الولايات المتحدة الأمريكية تتألف من 3 نخب أساسية هي: النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية والنخبة العسكرية، وتختلف طبيعة النخب وأشكالها من مجتمع لآخر، وتؤثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تراتبية النخب بين فترة وأخرى.

في سوريا أصبح موضوع الترفيع الاجتماعي أحد المحدِّدات الأساسية التي تُسهم في توضيح معالم الحالة النخبوية السورية، ومن خلال تتبُّع المسار التاريخي لهذا الموضوع منذ الاستقلال عام 1946، وحتى التحرير وسقوط نظام الأسد نهاية عام 2024، يمكن وضع السياق العامّ الذي تتألف منه النخبة السورية الأساسية والمؤثرة في صناعة المشهد السياسي والمجتمعي من خلال الآتي:

أ- **النخبة العسكرية:** مثّل إقدام العقيد حسني الزعيم على تنفيذ انقلابه عام 1949 أول خُطوة معلَنة لتحكُّم الجيش بالمشهد السياسي السوري، وفتح المجال لتدخُّلات دولية عَبْر تنفيذ انقلابات عسكرية مدعومة من الأطراف الدولية التي أرادت الاستفادة من الموقع الجيوسياسي لسوريا، الأمر الذي ترافق مع الإعلان عن تحالُفات ومحاور مثَّلت الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الاشتراكي في تلك الفترة.

توضحت معالم تعاظُم دور الجيش وتدخُّله بالحياة السياسية مع إعلان الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، وشهد عام 1963 السيادة المطلقة لضباط الجيش والأجهزة الأمنية على الواقع السياسي والمجتمعي، الحال الذي استمر حتى سقوط نظام الأسد عام 2024، لتتشكل بعد التحرير معالم نخبة جديدة كانت الفصائل العسكرية بطبيعة الحال أحد أركانها، ويمكن إيجاز أبرز التطورات التي أسهمت في تنامي دور النخبة العسكرية من خلال الجدول الآتي:

جدول (1) تأثير النخبة العسكرية على الواقع السياسي والمجتمعي

المرحلة	العام	أبرز النتائج
انقلاب العقيد حسني الزعيم	1949	– تجميد الحياة السياسية والحزبية. – الاعتماد على ضباط من القومية الكردية والشركسية.
انقلاب العقيد سامي الحناوي	1949	– السماح بالعمل الحزبي بضوابط صارمة. – تشكيل مجلس حربي من الأقليات الطائفية والقومية.
انقلاب العقيد أديب الشيشكلي	1949	– الاعتماد على ضباط من الأغلبية السنية. – حظر جزئي لبعض الأحزاب تحوَّل لحظر كامل فيما بعد.
الوحدة بين سوريا ومصر برئاسة جمال عبد الناصر	1958	– تكوين نخبة عسكرية وأمنية أساسها الضباط المصريون. – حظر الأحزاب السياسية والعمل الحزبي.
انقلاب حزب البعث (اللجنة العسكرية)	1963	– تكوين نخبة عسكرية على أساس طائفي. – حظر الأحزاب والعمل الحزبي.
انقلاب شباط/ فبراير (حافظ الأسد وصلاح جديد)	1966	– عزل القيادة التاريخية المؤسسة لحزب البعث. – تعزيز سيطرة ضباط الجيش والأمن على المشهد العام.
انقلاب حافظ الأسد	1970	– سيطرة ضباط حافظ الأسد على الواقع العسكري والأمني. – تكوين نخبة سياسية واقتصادية حليفة لانقلاب الأسد.

ب- النخبة السياسية: شكلت النخبة السياسية إحدى العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي والمشهد العامّ في مرحلة الاستقلال، وتراجع دورها بعد تدخُّلات الجيش بالحياة السياسية لتغدو على هامش المشهد السوري، لتغيب معالم دور هذه النخبة مع إعلان انقلاب حزب البعث عام 1963.

تُمثّل المرحلة منذ إعلان استقلال البلاد حتى إعلان الانقلابات العسكرية المرحلة الذهبية بالنسبة للنخب السياسية والحزبية، إذ كانت هذه النخبة المؤثر الأساسي في صناعة الأحداث بسبب سيطرتها على أجهزة السلطة، وازدادت أهمية دورها المجتمعي لكونها جزءاً من النخبة الاقتصادية التي حركت الأسواق السورية في هذه المرحلة والمرحلة التي تَلَتْ إعلان الانفصال عام 1961، ويمكن وضع مسار مختصر لدور النخبة السياسية ومكانتها من خلال الجدول الآتي:

جدول (2) تأثير النخبة السياسية على الواقع السياسي والمجتمعي

المرحلة	العام	أبرز النتائج
منذ الاستقلال حتى إعلان أول انقلاب عسكري	بين عامَيْ 1946 و 1949	- تنظيم العمل الحزبي. - إجراء أول انتخابات بعد الاستقلال.
أثناء حكم انقلاب سامي الحناوي	1949	- عودة الحياة الحزبية بضوابط صارمة. - إجراء انتخابات برلمانية.
الانفصال (انهيار الوحدة بين سوريا ومصر)	1961	- عودة الحياة الحزبية - تشكيل حكومة انتقالية برئاسة مأمون الكزبري

ج- **النخبة الاقتصادية:** تُعَدّ النخبة الاقتصادية الركن الأساسي الذي تعتمد عليه النخبة الحاكمة سواء كانت سياسية أم عسكرية، فيظهر من خلال تتبُّع مسار الترفيع الاجتماعي في سوريا كيف سعت السلطات الحاكمة لتأسيس نخب اقتصادية جديدة تابعة لها، ولإقامة تحالُفات مع طبقة التُّجّار بما يسهم في استمرار العمليات التجارية والصناعية في البلاد.

تأثرت بنية النخبة الاقتصادية بطبيعة الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة السورية منذ الاستقلال عام 1946 حتَّى التحرير عام 2024، فكانت النخبة الاقتصادية جزءاً أساسياً من النخبة السياسية الحاكمة بعد الاستقلال، ثمَّ تجمَّد دورها بعد إعلان الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، وبعد الانقلاب الأول لحزب البعث عام 1963.

عادت طبقة التجار لممارسة نشاطها الاقتصادي بعد إفساح حافظ الأسد المجال أمامها بدايةَ حكمه، ويمكن إيجاز مسار هذا التطور عَبْر الجدول الآتي:

جدول (3) تأثير النخبة الاقتصادية على الواقع السياسي والمجتمعي

المرحلة	العام	أبرز النتائج
الشراكة بين النخبة السياسية والاقتصادية (المرحلة الذهبية للنخبة الاقتصادية)	– بين عامَيْ 1946 و 1949. – بعد الانفصال وانهيار الوحدة بين سوريا ومصر عام 1946.	– افتتاح الشركات الكبرى. – المشاركة بالعمل السياسي ووصول هذه النخبة إلى السلطة التشريعية والتنفيذية.
تشكيل طبقات جديدة كواجهة للأنظمة الاستبدادية والانقلابية	– بعد إعلان الوحدة بين سوريا ومصر بين عامَيْ 1958 و 1961. – بعد انقلابات حزب البعث الأول عام 1963 حتى عام 1970. – بين عام 1982 حتى التحرير عام 2024.	– تشكيل نخبة اقتصادية من التجار المصريين. – تشكيل نخبة اقتصادية من سكان الريف والأقليات. – تشكيل نخبة اقتصادية على أُسُس عائلية وطائفية.
التحالف بين طبقة التجار والسلطات الحاكمة	– بعد انقلاب حافظ الأسد عام 1970 حتى عام 1982. (تراجعت قوة هذا التحالف بعد تأسيس حافظ الأسد لطبقة تجارية تابعة له، الأمر الذي تكرر في فترة حكم الأسد الابن).	– عودة الحركة الاستثمارية وعودة بعض رؤوس الأموال. – تشكيل تحالف تجار دمشقيين بزعامة بدر الدين الشلاح لدعم حافظ الأسد، الأمر الذي أسهم في عدم نجاح إضراب التجار في دمشق.

د- النخبة الدينية: تُشكّل النخبة الدينية الركن الرابع لتكوين سلطة النخبة في سوريا، وترتبط مكانة هذه النخبة بسبب طبيعة المجتمع السوري المحافظة، التي تتعلق بالمرجعيات الدينية للأديان والطوائف والمذاهب المختلفة في البلاد.

شكّلت الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة السورية عاملاً لازدياد دور هذه المؤسسة في التأثير بالأحداث وصناعة الرأي العامّ المتعلق بالسلطة والمشهد السياسي.

تعزز دور النخبة الدينية بعد محاولات حزب البعث فرض الهُوِيّة العلمانية على الدولة والمجتمع، وخاصة بعد محاولات حافظ الأسد تعديل المادة الثالثة من الدستور، وفشلت محاولاته بسبب موقف واحد لغالبية المؤسسة الدينية السنية.

تكررت أهمية دور النخبة الدينية بعد اندلاع الثورة عام 2011، لكن المؤسسات الدينية انقسمت بين مؤسسات معارِضة للنظام ومؤسسات مؤيّدة له.

يمكن رصد أبرز تطوُّرات عمل النخبة الدينية من خلال الجدول الآتي:

دول (4) تأثير النخبة الدينية على الواقع السياسي والمجتمعي

المرحلة	العام	أبرز النتائج
الدستور والمادة الثالثة	1950	– تشكيل الجبهة الاشتراكية الإسلامية في البرلمان السوري. – صعود دور هيئات كنسيَّة رافضة لبند أن الإسلام دين الدولة. – إقرار تسوية نصت أن الإسلام دين رئيس الجمهورية، وأن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع.
صعود دور المفتي والعلماء بعد قرار التأميم	1961	– رفض مفتي الجمهورية الشيخ أبو اليسر عابدين إصدار فتوى لشَرْعَنة قانون التأميم. – إصدار الهيئات العلمائية رفضها لشَرْعَنة قانون التأميم.
محاولة حافظ الأسد تعديل المادة الثالثة في الدستور	1973	– رفض غالبية مكوِّنات المؤسسة الدينية السُّنية تعديل المادة الثالثة المحدِّدة لدين رئيس الجمهورية ومصدر التشريع. – تراجُع حافظ الأسد عن تعديل المادة الثالثة.
تيارات وشخصيات دينية جديدة	بعد عام 1982	– صعود التيار النسائي (جماعة القبيسيات). – صعود جماعات إسلامية أهمها جماعة الشيخ أحمد كفتارو.
تحديد الموقف من النظام بعد اندلاع الثورة	2011	– انقسام المؤسسة الدينية السُّنية إلى مجموعة داعمة للنظام ومجموعة معارِضة له. – إعلان حياد المشيخة الدرزية وانقسامها فيما بعدُ إلى 3 مؤسسات: داعمة للنظام ومحايدة ومعارِضة للنظام. – اتخاذ المؤسسات الدينية الشيعية والعلوية موقفاً داعماً للنظام.

الخُلاصة

يمثل مفهوم الترفيع الاجتماعي أحد المفاهيم التي ترصد الحراك الاجتماعي في المجتمعات، والارتقاء الاجتماعي للمكوّنات الاجتماعية على صعيد العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويُشكّل هذا المفهوم نتيجة حتمية لتفاعُل مؤسسات المجتمع المختلفة مع الأحداث السياسية القائم على أساس التأثير المُتبادَل بينهما.

شكّلت الظروف السياسية غير المستقرة في سوريا أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى اختلاف محدِّدات الترفيع الاجتماعي، فلم تكن صورة هذا المفهوم في المشهد السوري ثابتة بسبب التطورات والتغييرات التي ارتبطت بالتحوُّلات السياسية منذ إعلان استقلال البلاد عام 1946، وتدخُّلات الجيش في العملية السياسية التي أدت إلى إحداث منعطفٍ كبير في واقع الترفيع الاجتماعي، أسهم في نهاية المطاف بإفساح المجال للعسكريين في حزب البعث للقيام بالانقلاب العسكري عام 1963.

أثَّرت أيضاً طبيعة تركيبة المجتمع السوري الدينية والقومية والسكانية في تحديد المعايير الأساسية للقوى المجتمعية المُشكِّلة لمحدِّدات الترفيع الاجتماعي، فسيطرت المدينة على العمل السياسي والاقتصادي بما عُرف بمصطلح "طربوش المدينة" للدلالة على تحكُّم المدن الكبرى بالعملية السياسية والتجارية، وعلى وجه الخصوص مدينة دمشق وحلب.

بالمقابل من ذلك توجه أبناء الريف ومدن الأطراف البعيدة للدخول بقطاع الجيش؛ الأمر الذي أدى إلى سيطرة واضحة لأبناء الريف (وخاصة من الأقليات) على الجيش والأجهزة الأمنية.

في المحافظات الشرقية أكسبت طبيعة المنطقة (طبيعة عشائرية) تأثيراً أكبر لمصلحة سيادة شيوخ العشائر على قرار تلك المحافظات، الأمر الذي كان واضحاً بعد اندلاع الثورة عام 2011 عندما انقسمت العشائر إلى مجموعة داعمة ومشارِكة بالثورة، ومجموعة تحالفت مع نظام الأسد.

بالنسبة لتأثير المؤسسات والشخصيات الدينية في واقع الترفيع الاجتماعي في سوريا، يُعَدّ المجتمع السوري من المجتمعات المُحافِظة والمرتبطة بالموروث الديني، وأدى تعدُّد المرجعيّات الدينية والطائفية والمذهبية إلى ظهور نخبة دينية مثَّلت تلك المرجعيّات، وكان لتلك النخبة دور واضح لا يمكن تجاوُزه، الأمر الذي توضحت معالمه بشكل أساسي بعد انقسام النخبة الدينية إلى تيارات دعمت الثورة وتيارات ساندت النظام.

أسهمت التطورات السياسية بعد التحرير وسقوط نظام الأسد نهاية عام 2024 في تغيير سياق الترفيع الاجتماعي في سوريا، وتُشكّل الفترة الانتقالية –إذا حققت أهدافها– فرصةً لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس وطني، بما يُسهم في إعادة الدور الفعلي للنخبة السياسية في رسم المشهد السياسي والمجتمعيّ في البلاد، الأمر الذي يتحقق بدايةً بإقرار قانونٍ للأحزاب السياسية لتنظيم آليّة ترخيصها وعملها.

وعليه يمكن القول: إنَّ استقرار أيّ نظام سياسي أو اجتماعي يعتمد بشكل أساسي على بناء صحيح لنخبة سياسية واقتصادية وعسكرية ودينية، وَفْق قوانين ناظمة لعملها بما يسهم في تنظيم دورها لتحقيق تطلُّعات المجتمع، وبناء دولة العدالة والإنصاف، وَفْق مبادئ المواطنة وتكافُؤ الفرص وتحقيق الصالح العامّ.

قائمة المصادر والمَراجع

الكتب والمطبوعات:

- محمد الصغير كاوجة وابتسام كوشي، **الحراك الاجتماعي وعلاقته بالمتغيّرات المجتمعية للمجالات الاجتماعية في المدينة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، العدد22.
- عبد العالي المتوكل ونعيمة المدني، **المكانة الاجتماعية كمحدِّد ثقافي للهجرة الدولية**، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2025، العدد3.
- مجموعة مؤلفين، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
- هشام صاغور، **النخبة السياسية: دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2019، العدد1.
- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان، 1998.
- مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية، 2007، ط1.
- عدنان مسلَّم، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2021.
- حسن أبو حمود، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009.
- عبد الله حنا، **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سوريا القرن العشرين وأجوائها الاجتماعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018.
- محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا**، منشورات دار الرواد، دمشق، 1955.
- سامي مبيض، **عبد الناصر والتأميم ووقائع الانقلاب الاقتصادي في سوريا**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2019.
- نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920 – 1950**، دار طلاس، دمشق، 1997.
- شاكر اسعيّد، **البرلمان السوري في تطوره التاريخي 1919–2001**، دار المدى، دمشق، 2002.
- بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1918–2000)**، دار الجابية، لندن، 2008.
- ماهر عابدين، **رأس المال الاجتماعي للأحزاب السياسية في سوريا بين الفكر والممارسة**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، 2025.
- داون تشاتي، **القبائل والقبيلة والهوية السياسية في سوريا المعاصرة**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، 2016، العدد 15.
- نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
- محمد خير موسى، **القُبيسيات الجذور الفكرية والمواقف السلوكية**، كتاب سراي، إسطنبول، 2020.

- محمود الحسين، **عشائر الجزيرة والفرات في سوريا: التحالفات الهشّة من البعث إلى الثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.

المنشورات الإلكترونية:

- عبد الناصر القادري، **اليوم التالي للنكبة الفلسطينية.. ماذا فعل السوريون في عام 1948**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/11/06.
- بشير زين العابدين، **التحدي الطائفي في سوريا**، الموقع الرسمي للدكتور بشير زين العابدين، 2013/2/12.
- أحمد مأمون، **الجيش السوري قبل الوحدة.. هل كانت الانقلابات الأولى كردية**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/5/11.
- سامي مبيض، **التاريخ الدستوري لسوريا: المواثيق السابقة والآفاق المستقبلية**، مجلة المجلة، 2025/01/25.
- تمام أبو الخير، **اقتصاد سوريا بعد الاستقلال ومحاولات النهوض**، موقع نون بوست، 2020/06/09.
- محمد خير موسى، **المفتي الطبيب الشيخ أبو اليسر عابدين في رفقة السلاح ومواجهة الاستبداد**. موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/11.
- **صلاح جديد.. الزعيم الصامت**، موسوعة الجزيرة، موقع الجزيرة نت، 2016/02/27.
- أحمد رياض جاموس، **تشريح المخابرات السورية.. الماكينة التي تدير مملكة الخوف**، موقع نون بوست، 2024/06/05.
- أحمد عيشة، **لنا الإمارة.. ولكم التجارة**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/11.
- سامي مبيض، **رحيل راتب الشلاح... لماذا لُقّب بـ "شهبندر" تجار دمشق؟** مجلة المجلة، 2024/11/07.
- حسام طرشة، **تاريخ نضال الشعب السوري ضد نظام البعث**، موقع مجلة رواء، 2026/02/27.
- محمد خير موسى، **البوطي في معركة الدستور إلى مجزرة المدفعية**، رابطة العلماء السوريين، 2020/07/27.
- خالد تركاوي وعبد العظيم المغربل ومحمد سعيد المصري، **اقتصاد النظام السوري المقاربات والسياسات 1970-2024**، مركز جسور للدراسات، 2024/06/202409.
- **الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي**، موقع تاريخ سوريا، 2021/07/18.
- تسنيم حسناوي، **ربيع دمشق.. "العقد الضائع" الذي سبق الثورة السورية، موسوعة الجزيرة**، موقع الجزيرة نت، 2024/03/28.
- صبحي فرنجية، **قسد... من النشأة إلى المرحلة المصيرية**، موقع مجلة المجلة، 2024/01/17.
- طارق صبح، **حيتان الأسد.. وجوه الفساد الاقتصادي في سوريا**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/09.
- **حكومة الإنقاذ تنشئ مديرية للمشتقات النفطية في إدلب.. ما أهدافها؟** موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/09.

- تيم الحاج، **معلومات عن خط سير أموال النفط المنهوبة من سوريا من قبل قيادات "PKK" و"قسد"**، موقع تلفزيون سوريا، 2023/05/09.
- وثيقة، **بيان جمعية علماء محافظة حمص يرفعون فيها مطالبهم إلى رئيس الدولة**، حساب مؤسسة الذاكرة السورية على موقع **X**، 2025/04/08.
- وثيقة، **بيان علماء حلب**، حساب مؤسسة الذاكرة السورية على موقع **فيسبوك**، 2023/08/07.
- جورج فهمي، **جورج فهمي يكتب عن موقف المسيحيين من الثورة السورية ومقولة "دعمهم" للأسد**، موقع CNN بالعربية، 2016/04/25.
- صبحي فرنجية، **فصائل ومشايخ السويداء .. ما عددها ومرجعياتها ومواقفها؟** موقع مجلة المجلة، 2025/07/17.
- Uğur Ümit Üngör, **The Specter of Sectarian Violence in Syria,** New Lines Magazine, 09/02/2022.
- عهد فاضل، **يلقّب بـ"آية الله".. ما الذي تخفيه إيران بهذا الدمشقي؟** موقع قناة العربية، 2018/06/22 تحديث 2020/05/20.

+963 989 162 800
+90 555 056 0666
+963 011 4460216
/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies
info@jusoor.co
www.jusoor.co